جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

جامعة الأزهر

العدد الأربعون

أكتوبر ٢٠٢٢م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة -الدراسة - شارع جوهر القائد

ت: ٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٢٥١٠٧٧٣٨

http://fshariaandlaw.edu.eg

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

١٨٠٥٣ / ٢٠٢٢

الترقيم الدولي للطباعة

ISSN: 2812–4774

الترقيم الدولي الإلكتروني:

ISSN: 2812–5282

أحكام النقود الرقمية

في الشريعة الإسلامية

البيتكوين (Bitcoin) أنموذجاً

إعداد

د. ياسر السيد محمد عبد العظيم

أستاذ الفقه المساعد بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

جامعـــــــة الأزهـــر

أحكام النقود الرقمية في الشريعة الإسلامية
"Bitcoin" البتكوين أنموذجاً

ياسر السيد عبد العظيم
قسم الفقه، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
البريد الالكتروني: serabdelazim.12@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

تعتبر النقود الرقميّة الافتراضية من المسائل المستحدثة التي نتجت عن التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي المنتشرة على شبكة الانترنت، ونظراً لما تكتنفه هذه النقود من غموض وإثارة، وقد كانت العملة الرقميّة في الأصل ناتجة عن الألعاب المنتشرة على شبكة الإنترنت ثم تحولت إلى عملة رقمية تستبدل مقابل الدولار أو اليورو، وقد فضلها تجار المخدرات وأصحاب الأموال غير القانونية في التجارة وغسيل الأموال، فكان لا بد من البحث عن الحكم الشرعي للنقود الرقميّة، وعن حكم التعامل بها، وذلك من خلال المضاربة بالبيع والشراء، وبيان مدى توفر الصفات والشروط التي قال بها الاقتصاديون في النقود، حتى تكون النقود الرقميّة نقوداً من الناحية الاقتصادية والشرعية، وما هي الموانع التي تمنع من كونها نقوداً بالمعني الحقيقي، مع بيان أطراف العلاقة في هذه النقود الرقميّة، حتى يكون التصور لها تصورا كاملاً، ثم بيان الآثار الاقتصادية المترتبة على التعامل بها، وقد تبين من خلال البحث بأن النقود الرقميّة لا تتمتع بالصفات والشروط الكاملة للنقود، وأنها نقود وهمية افتراضية تقوم على خداع الناس، وذلك من خلال الإثارة والتزيين لهم بعملية التعدين والتشفير الموحي لهم بتحقق الأمان، وعدم وقوعهم تحت القرصنة الالكترونية، ولكن الهدف هو أخذ أموالهم من العملات الأجنبية كالدولار واليورو، فالنقود الرقميّة لا تقبل الصرف بعملة رقمية مثلها إلا بعد دخول وسيط من العملات الورقية كالدولار واليورو، كما أن النقود الرقميّة لا تتمتع بالحماية من أي دولة من الدول إلا بعضا من الدول التي تضع مجموعة من الضوابط والضرائب، ومن ثم فيجوز لأي فرد أن يصدر عملة رقمية دون أن يمنع من ذلك حتى قيل بأن هناك أكثر من عشرة ألاف من النقود الرقميّة، المشهور منها عشرة، والأكثر شيوعا وشهرة هي عملة البيتكوين، كما يجوز للبنك المركزي في أي دولة من الدول أن يقوم باستبدال العملة الورقية التي يصدرها بعملة رقميّة، لها قيمتها الاسمية، وتمتع بالقوة الشرائية مثل النقود الورقية، مع تحقيق الحماية والأمان لها في حالة تعرضها للسرقة أو القرصنة عليها، وهذا كله في مواكبة التطور الرقمي المنشود، وتقليلا من النفقات والمصروفات على سك النقود الورقية والمعدنية.

الكلمات المفتاحية: النقود، الرقمية، العملات، البتكوين، التأصيل.

Digital money provisions in Islamic law "Bitcoin"

Yasser El-Sayed Abdel-Azim
Department of Jurisprudence, Faculty of Sharia and Law of Cairo, Al-Azhar University, Cairo, Arab Republic of Egypt.
E-mail: serabdelazim.12@azhar.edu.eg

Abstract:

Virtual digital money is one of the new issues that have resulted from technological development in the means of communication and social communication that are spread on the Internet. Given the vagueness and excitement of these money, the digital currency was originally the result of games that were spread on the Internet and then turned into a digital currency that was replaced against the dollar or the euro. It was preferred by drug dealers and illegal owners of money in trade and money laundering. It was necessary to search for the legal rule of digital money, and the rule of dealing with it, through speculation in sale and purchase, and to show the availability of the qualities and conditions that the economists said in money, so that digital money may be economic and legal money, and what are the obstacles preventing it from being real money, with the parties to the full statement of these digital money, and then to be able to understand the economic implications, and then not to have it, through a vision of searching for it Digital money can only be exchanged in a digital currency like the dollar and the euro. Digital money is not protected by any country except by some countries that put in place a set of controls and taxes. Therefore, any individual may issue a digital currency without preventing it from being said that there are more than ten thousand digital money, of which ten are famous, the most common and famous is the formation of a currency of the environment. Also, in any country, digital money can be exchanged for the value of the currency, which can be exchanged by the central bank, as in the case of the Central Bank paper money, while providing protection and security in the event of theft or piracy, all of this helps keep up with the desired digital development and reduces the cost of transferring paper and metal money.

Keywords: money, digital, currencies, bitcoin, authenticity.

المقدمة

إن الْحَمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستهديه، وَنَسْتَغْفِرهُ ونعوذ بِاللَّه من شرور أَنْفُسنَا وسيئات أَعمالنَا. إِنَّه من يهده الله فَلَا مضل لَهُ، وَمن يضلل فَلَا هادى لَهُ، وَأَشْهد أَن لَا إِلَه إِلَّا الله، وَحده لَا شريك لَهُ. وَأَشْهد أَن مُحَمَّدًا عَبده وَرَسُوله وصفيه من خلقه وحبيبه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم الدين،،، وبعد،،،

يعتبر التطور العلمي والتكنولوجي في جميع مجالات الحياة من الأمور التي تستحوذ على اهتمامات الناس وتشغل بالهم وتفكيرهم في هذه الأيام، ويشتمل على أشياء كثيرة بعضها نافع وبعضها ضار، وبعضها يشتمل على الضرر والنفع، ومن هذه المستجدات التي تشتمل على النفع والضرر النقود الرقميّة الافتراضية، حيث إنها تشتمل على بعض صفات النقود في التبادل للسلع والخدمات، ويمكن من خلالها تقويم الأشياء، وإن كان تقويما ناقصاً، إلا أنها لا يمكن أن تكون مخزنا للأشياء مثل الذهب والفضة، أو مثل النقود الورقية على رأي بعض الاقتصاديين، وبما أن النقود الرقميّة قد ظهرت في السنوات الأخيرة، ولم يكن لها وجود قبل عشرين سنة، وحيث إن المراجع التي يمكن الرجوع إليها لمعرفة حقيقة العملة الرقميّة عبارة عن مقالات منتشرة على شبكة الانترنت، فكان لا بدّ من التقصي لما كتب حولها، والبحث عن حقيقتها من خلال الاستقراء شبه الكامل للتأكد من صحة المعلومات المنتشرة عنها، حتى يمكن الحكم عليها من خلال أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لأنها تشتمل على النفع والضرر، وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بأن نقوم برد الأشياء المختلف فيها إلى القرآن والسنة النبوية، وترجيح جانب النفع والمصلحة على جانب الضرر والمفسدة، فقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ الله وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى الله وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴿٥٩﴾ ﴾ [سورة النساء]، فيجب على المسلمين أن يقوموا برد المسائل المستحدثة إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وذلك لأنها شاملة لكل شيء، قال تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [سورة الأنعام]، وبعد البحث عن مفهوم النقود الرقمية وما تحتويه من أطراف في

العلاقة بينها وبين الناس وغير ذلك، حتى يكون مفهومها واضحا وصحيحاً، تبين أنها نقود وهمية، وغير حقيقة، وليس لها قيمة اسمية، وأنها لا تتمتع بالحماية من الدولة، وأن عملية التعدين المزعومة ما هي إلا وسيلة لإضفاء الأمان عليها- وإن كان أمانا وهميّا - حتى يتقبلها الناس، وغير ذلك من المسائل التي قمت ببحثها حتى يتضح مفعوم النقود الرقميّة، وبيان حكم الشريعة الإسلامية فيها، وذلك من خلال:

المبحث الأول: تعريف النُّقُود الرقميّة وحكمها ودليلها وأهميته وفيه **مطالب: المطلب الأول:** تعريف النُّقُود الرقميّة، **المطلب الثاني:** حكم النُّقُود الرقميّة وأدلتها، **المطلب الثالث:** أهمية معرفة حكم النُّقُود الرقميّة، **المبحث الثاني:** شروط تحقق النقود في النقود الرقميّة،**المبحث الثالث:** موانع تحقق صفة النقود للنقود الرقميّة، **المبحث الرابع:** الآثار الفقهية المترتبة على النقود الرقميّة، وفيه **مطالب: المطلب الأول:** عدم خضوع النقود الرقميّة الافتراضية للرقابة من الدول، **المطلب الثاني:** استخدام النقود الرقميّة في غسيل الأموال، **المطلب الثالث:** تفاوت قيمة النقود الرقميّة الافتراضية، **المطلـــــب الرابـــــع:** النقود الرقميّة وسيلة لخداع الناس، **المطلب الخامس:** حكم الاستثمار أو المضاربة في العملة الرقميّة الافتراضية، **المطلب السادس:** حكم الصيرفة في النقود الرقميّة بالنقود الحقيقية، **المطلـب السابع:** ضمان النقود الرقميّة الافتراضية، **المطلب الثامن:** ربط العملة الرقميّة بشراء أجهزة الكومبيوتر المتطورة، **المطلب التاسع:** كيفية إخراج الزكاة في النقود الرقميّة الافتراضية، خاتمة: وهي تشتمل على أهم النتائج.

هذا والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير.....

الأستاذ الدكتور
أ. د/ ياسر السيد محمد عبد العظيم
أستاذ الفقه المساعد
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

المبحث الأول

تعريف النُّقُود الرقميّة وحكمها ودليلها وأهميته

المطلب الأول

تعريف النُّقُود الرقميّة

[١] تعتبر العملات الرقميّة من الأشياء المستحدثة في السنوات الأخيرة، والتي ترتبط بشبكة الانترنت على مستوى العالم بعد انتشارها الواسع، لذا فإن هذه النقود لم تكن معروفة قبل عشرين سنة من الآن، لذا قبل الحكم عليها لا بدّ من تصورها تصوراً كاملاً، بناء على ما يقوله مصدروها، ثم بيان مدى اتفاقها مع النقود المعتبرة والمعتمدة ؟ أم أنها تختلف عنها ؟، فلذلك لا بد من توصيفها توصيفاً كاملاً من الناحية اللغوية والاقتصادية ثم الحكم عليها من الناحية الشرعية، وذلك كالآتي:

[٢] عرف البعض **النقود الرقميّة** فقال: العملات الإلكترونية أو الرقميّة هي عبارة عن مجموعة من العملات غير المركزية المشفرة، والتي يمكن تداولها بين الكثير من الأشخاص في مختلف أنحاء العالم[١]. فهذا التعريف يوضح أن هذه العملات لا تصدر من أي جهة أو من أي دولة معترف بها، بل تصدر من خلال أشخاص أو شركات ليس لها كيان واقعي، بل هي منتشرة على شبكة الانترنت فقط، كما لا يعرف مصدرها في غالب الأحوال، كما أن قيمتها مختلفة ومتفاوتة تفاوتا كبيراً - كما سيأتي إيضاحه -، وأن بعض الأشخاص الذين يتعاملون بها على مستوى العالم لا يعرفون أكثر من دفع القيمة التي يحددها أصحابها أو تلك القيمة المعلن عنها، وأن هذا الاعلان لا يكون إلا من خلال شبكة الانترنت فقط دون وجود وسيلة أخرى حتى الآن.

[٣] وجاء تعريف هذه العملة على موقع ويكيبيديا: العملة الرقميّة (بالإنجليزية): Digital currency، أو (Cryptocurrencies): وتسمى أيضا العملة المعماة أو العملة الإلكترونية: فهي عبارة عن تمثيل لممتلكات رقمية. وبشكل أكثر دقة،

(١) انظر هذا الموقع على شبكة الانترنت: https://www.alroeya.com/207-0/2259570 .

فهي عبارة عن برنامج مكتوب بلغة برمجة معينة وباستخدام تقنيات تشفير عالمية تجعل من عملية اختراقها والتلاعب بها امراً أشبه بالمستحيل. فالعملات الرقميّة مصطلح يتم استخدامه للدلالة على جميع هذه التطبيقات التي تستخدم تقنية بلوك تشين سواءً كانت هذه التطبيقات تمثل عملة رقمية أو أنها تمثل أي شي أخر كالعقود الذكية وغيرها. الإنترنت القائم على العملة الغير مادية، وتختلف العملة الرقميّة أو النقود الرقميّة عن المادية (مثل الأوراق النقدية والعملات) التي تعرض خصائص مماثلة للعملات المادية، إلا أنها تسمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية بلا حدود. ويعتبر كل من العملات الافتراضية والعملة المعماة (المشفرة) نوع من أنواع للعملات الرقميّة، ولكن العكس غير صحيح. وعلى غرار الأموال التقليدية، يمكن أن تستخدم هذه العملات لشراء السلع والخدمات المادية، ولكن يمكن أيضا أن تقتصر على مجتمعات معينة، على سبيل المثال للاستخدام داخل لعبة على الإنترنت أو شبكة اجتماعية[١]. وسيأتي بيان عناصر هذه العلمة وخصائصها المميزة لها، والمختلفة عن باقي العملات المعترف بها.

[٤] وتعتبر عملة البيتكوين احدى العملات الرقميّة الافتراضية الموجودة على شبكة الإنترنت، وقد جاء تعريف العملة الرقميّة (بيتكوين) كالآتي: تستخدم البيتكوين تكنولوجيا الند- للند لكي تعمل بدون سلطات مركزية أو بنوك؛ إدارة المعاملات وإصدار عملات البيتكوين تتم إجمالاً بواسطة الشبكة. البيتكوين مفتوحة المصدر؛ تصميمها مفتوح للعامة، لا أحد يملك أو يدير شبكة البيتكوين، ويمكن لأي أحد المشاركة. من خلال العديد من خصائصها الفريدة، تسمح البيتكوين باستخدامات مثيرة لم يكن من الممكن تغطيتها من قبل أي نظام دفع سابق[٢].

فهذا هو التعريف الوارد على موقع هذه العلمة على شبكة الانترنت، وهو يبين بوضوح أن هذه العملة غير خاضعة لأي دولة من دول العالم أو لأي بنك مركزي من البنوك الموجودة في أي دولة من الدول، كما هو المعروف في إصدار

(١) انظر هذا الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

(٢) انظر هذا الموقع: https://bitcoin.org/ar.

العملات الورقية العالمية المعتمدة، وإنما تخضع لعملية التبادل والتأثير والتأثر ممن يملك زمام التصرف فيها أو من مصدرها على شبكة الانترنت، أو من الذين يحكمون ويسيطرون على التصرف فيها، وهم الذي أصدروها على الشبكة العنكبوتية. وأيا ما كان الأمر في تعريف هذه العملة فالكل متفق على أنها عملة افتراضية غير حقيقية، وأنها ليست واقعية، بل هي عملة مشفرة موجودة على شبكة الانترنت فقط، أو أنها عملة معمّاة - كما يقولون- أي أنها غير واضحة للجميع أو أن هناك جزء من حقيقتها مخفي عن معظم الناس، وهذا اللفظ (المعماة) يضفي عليها نوعا من الغموض الذي يدفع كصير من الناس من محبى الثراء أو من الذين يريدون إخاء حقيقة أموالهم عن الحكومات إلى محاولة اكتشافه.

[٤/ ب] وأما وحدة الحساب المعتبرة أو المعترف بها لهذه العملة فإن وحدة الحساب في نظام البيتكوين هي عملة البيتكوين، وهو رمز التداول المستخدم لتمثيل البيتكوين هو BTC و XTC ورمز يونيكود المستخدم هو ₿. الوحدات البديلة للكميات الصغيرة من البيتكوين هي ميليبيتكوين برمز (mBTC) وساتوشي برمز. (sat) وذلك تكريماً لمنشئ العملة وهو((satoshi، وهي أصغر قيمة في نظام بيتكوين مثل ١/١٠٠٠٠٠٠٠٠ بيتكوين، أي مائة مليون من بيتكوين. الملي بيتكوين يساوي ١/١٠٠٠ بيتكوين؛ واحد على ألف من عملة البيتكوين أو ١٠٠،٠٠٠ ساتوشي[١].

[٥] أما **أنواع العملة الرقميّة أو العملات الافتراضية** عبر الإنترنت إلى فئتين:

(أ) **الفئة الأولى:** هي عملة اللعبة أو الألعاب المألوفة على شبكة الانترنت والتي تقوم على اعتبار اللاعب قد حقق مكاسب من النقود، وذلك في عصر ألعاب الالكترونية فإن اللاعب الفردي بطل اللعبة يقوم بتجميع العملة من خلال هزيمة الأعداء وربح الأموال في صالات المقامرة، واستخدمها في شراء المعدات التي لا يمكن استخدامها إلا على وحدة التحكم الخاصة به في ذلك الوقت، لم يكن هناك "سوق" بين اللاعبين؛ ومنذ أن أنشئت الإنترنت بوابات ومجتمعات لربط الألعاب، أصبح للعملات الافتراضية "أسواقًا مالية" حيث يمكن للاعبين

(١) انظر هذا الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki ، https://bitcoin.org/ar.

تبادل عملات اللعبة مع بعضهم البعض.

(ب) **النوع الثاني**: هو العملات الافتراضية على الإنترنت، وهي العملات التي تبلغ قيمتها السوقية اليوم قرابة ٢,٣ تريليون دولار أمريكي، مثل بيتكوين ودوجكوين، وإثيريومو أكثر من ٩٠٠٠ عملة أخرى منتشرة على مواقع الانترنت[١]. ويلاحظ من خلال ما سبق أن العملة المشفرة أو الرقميّة كانت في بدء الأمر عبارة عن تعامل داخل اللعبة ثم تطورت عند البعض بأن يجعلها عملة رقميّة يتم التعامل بها في بعض المعاملات على شبكة الانترنت دون الرجوع إلى أي دولة من الدول، وذلك من خلال التعامل بها في بعض المعاملات الواقعة على الشبكة العنكبوتية، ومع هذا فقد قيل إن العملات الرقميّة كثيرة ومتنوعة، ويقع في مقدمتها عملة البيتكوين. فقد قيل إنها أكثر من تسع ألاف عملة منتشرة على شبكة الانترنت، " وبحسب موقع CoinMarketCap.com هنالك أكثر من ٦٧٠٠ عملة رقمية يتمّ تداولها والتعامل معها على العلن، بل ولا يزال سوق العملات الرقميّة يشهد نموًّا متزايدًا كلّ يوم[٢]. وهذا يدل على أن الناس يتسابقون في إيجاد عملات رقميّة ويحاولون التبادل بها من خلال الانترنت دون الخضوع لرقابة الدولة، بدليل أن الدول التي تقوم بعملية تنظيم لهذه العملات يحدث انخفاض للعملة الرقميّة، كما حدث في عملة البيتكوين الرقميّة المشفرة فقد خسرت من قيمتها ما يصل إلى (١٦,٥%)، وذلك عندما قرر الرئيس السلفادوري تنظيمها من خلال مجموعة من النصوص الضابطة لعملية التعامل فيها، مما أدى ذلك إلى انخفاض قيمتها[٣].

[٦] **أما خصائص هذه العملة الرقميّة**، والتي حازت على دعم واهتمام البعض من الأشخاص الذين يحبون المجازفة والاطلاع على مل ما هو غريب أو عجيب حول العالم، فهي كما قالوا:

[٦/ أ] أنها **عملة مستقبلية محتملة:** يعتقد العديد من داعمي العملات الرقميّة أنّ

(١) انظر هذا الموقع: https://al-ain.com/article/electronic-money-virtual-money-difference-

(٢) انظر هذا الموقع: https://www.for9a.com/learn/ .

(٣) انظر هذا الموقع: https://al-ain.com/article/cryptocurrency-el-salvador-bitcoin .

هذه الأخيرة وخاصة عملة البيتكوين ستصبح العملة الرسمية مستقبلاً، ولهذا السبب فهم يسارعون بشرائها الآن قبل أن تزداد قيمتها وسعرها[١]. لكن هل هذا ما سيحدثُ حقًا ؟ فكثير من الناس ممن يبحثون عن الثراء السريع دون النظر إلى المخاطرة التي تنطوي عليها هذه العملات الرقميّة، ودون معرفة الحقيقة الكاملة وراء التعامل بها فإنها وسيلة للاستيلاء على الأموال، وهذا واضح في ارتفاع ثمنها مقارنة بالدولار الأمريكي حيث تبلغ عملة البيتكوين - كما هو معلن في هذا الجدول[٢] - أكثر من (٤٧,٠٩٦,٧) دولار أمريكي، بل قيل أنها وصلت إلى أكثر من ستين ألف دولار:

اسم	رمز	سعر (USD)	تغير (٢٤س)
Bitcoin / بتكوين	BTC	-0,03%	47,096,7
Ethereum / إيثيريم	ETH	+1,76%	3,845,2
Binance Coin / بينانس كوين	BNB	+0,85%	525,69
Tether / تيثير	USDT	-0,00%	1,0003
Solana / سولانا	SOL	-1,34%	173,07
USD Coin / يو إس دي كوين	USDC	0,00%	0,9995
Cardano / كاردانو	ADA	-0,02%	1,35
Ripple / ريبل	XRP	-0,76%	0,81342
Polkadot / بولكادوت	DOT	+2,2%	28,98
Avalanche / أفاكس	AVAX	-3,3%	111,95
Dogecoin / دوغ كوين	DOGE	-0,09%	0,17183
SHIBA INU / شيبا اينو	SHIB	+0,09%	0,0000336

فيظهر لنا من خلال استطلاع هذه الجدول المعبر عن قيمة تبادل هذه العملات الرقميّة بمقابل الدولار وكأن هذه العملة الافتراضية أعلى من الذهب والفضة ومن الأحجار الكريمة، مع العلم أنها لا تتمتع بوجود حقيقي بل هو وجود

(١) انظر هذا الموقع على شبكة الانترنت: https://www.for9a.com/learn/ .

(٢) انظر هذا الموقع على شبكة الانترنت: https://www.alroeya.com/117-53/2259533- .

افتراضي على منصات الانترنت فقط، ومن ثم فإذا حدث قرصنة على هذه المواقع فإن هذه العملة تتبخر ولا يوجد أي أثر وجود، أو ربما يحدث استيلاء عليها من قبل الغير أو من قبل الأشخاص الذي يمتلكون قدرات خاصة في التعامل مع الانترنت ومعرفة كيفية اختراق البينات أو المواقع والسيطرة عليها، وذلك من خلال ضرب وسائل الأمان المعتمدة المزمع وجودها على هذه المواقع أو المنصات على شبكة الانترنت أو على السيرفرات. وهذه صور العملات الرقميّة الأكثر شهرة مع عملة البيتكوين[١].

[٦/ب] **ميزة اللامركزية في إصدار العملة الرقميّة:** لا ترتبط هذه العلمة الرقميّة بأيّ سلطة أو جهة مركزية كالبنوك مثلاً، وبالتالي فإنّ التعاملات المالية الرقميّة في هذه الحالة لا تحتاج إلى وسيط من أجل القيام بها، ممّا يُلغي رسوم المعاملات وهو أمر يحبّه الكثير من مؤيّدي العملات الرقميّة المشفرة[٢]. فالدول ليس لها أي سيطرة عليها لا من قريب أو بعيد، بل هي تصدر من الأشخاص والشركات المنتشرة على مواقع الانترنت، دون وجود أية رقابة من قبل أي دولة.

[٦/ج] **الأمان وصعوبة التزوير والتزييف:** من الملاحظ أن العملات الرقميّة تعتمد على تكنولوجيا سلسلة الكتل أو (البلوك تشين) في عملها، حيث تعدّ هذه التقنية اللامركزية في تسجيل المعاملات المالية وتحويلها واحدة من أكثر طرق الدفع ونقل الأموال أمانًا، إذ لا يمكن اختراق شبكة البلوك تشين بسهولة ومن المستحيل تزويرها أو تزييفها. الأمر الذي يجعل من التعامل بالعملات الرقميّة خيارًا يفضّله الكثيرون[٣]. ولكن هذا الأمان المزعوم غير صحيح بل

(١) انظر هذا الموقع: https://www.for9a.com/learn

https://al-ain.com/article/cryptocurrency-prices-today-bitcoin-cardno

(٢) انظر هذا الموقع: https://www.for9a.com/learn/ .

(٣) انظر هذا الموقع: https://www.for9a.com/learn/ .

هو أمان مزيّف ويمكن اختراقه من الناحية الواقعية من خلال قراصنة الكمبيوتر،" فقد صادرت وزارة العدل الأمريكية عملات البيتكوين المسروقة والتي تفوق قيمتها ٥ مليارات دولار. وألقي القبض على شخصين يوم الثلاثاء، خلال محاولة غسيل أموال تشمل ١٢٠ ألف بيتكوين، واخترق أحد القراصنة بورصة للعملات المشفرة معروفة باسم "بيتفينكس" في عام ٢٠١٦، وسرق تلك الأموال التي كانت تقدّر حينها بنحو ٧١ مليون دولار، لكن مع ارتفاع قيمة بيتكوين، أصبحت هذه العملات تساوي اليوم أكثر من ٥ مليارات دولار[١]. وقد قيل بأن قراصنة كوريون شماليون قد تمكّنوا من سرقة عملات رقمية ما قيمته ٤٠٠ مليون دولار في هجمات على منصّات عُملات رقمية خلال العام الماضي. وأفاد تقرير نشرته شركة تشاين اليسيس، الرائدة في مجال التحليلات الجنائية بأسواق العملات الرقميّة، بأن أصولاً رقمية قيمتها تناهز ٤٠٠ مليون دولار سُرقت في سبع هجمات على الأقل[٢].

وأيضا فقد تعرضت منصات الفيسبوك وما يلحق بها لاختراق دام أكثر من ست ساعات مما أدي ذلك إلى الحصول على بيانات ومعلومات والبريد الالكتروني للأشخاص مما سهل عملية نقل العملة من الأشخاص والاستيلاء عليها، وإن كانت فيسبوك تقلل من شأن هذه العملية، كما أنها تقول بأنها قد قامت بتعزيز هذا الأمان مرة ثانية، وهو أقوى من الأول. ولكن يبقي في بؤرة الاهتمام هل يمكن لمؤسسي فيسبوك أن يقوم ببيع بيانات الأعضاء لمن يدفع له ؟، في الواقع قد حدث هذا الأمر فقد اتهم بعض المسئولين الكبار في أمريكا مؤسس موقع فيسبوك ببيع بيانات الأمريكان لشركة أخرى لها، هذه الشركة لها علاقة بحملة أحد المترشحين للرئاسة الأمريكية وهو دونالد ترامب، مما أثر على توجه إرادة الناخب الأمريكي لصالح هذا المرشح بأن أصبح هو الرئيس الفعلي لأمريكا، مما يعطي ذلك أهمية كبرى لهذه البيانات والمعلومات المعبرة عن توجه الناخب الأمريكي[٣]. وبناء على

(١) انظر هذا الموقع: https://www.bbc.com/arabic/business-60297896 .

(٢) انظر هذا الموقع: https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-59994440.

(٣) انظر هذا الموقع: ..... https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-

https://www.for9a.com/learn/ فتح النائب العام في ولاية ماساتشوستس الأمريكية تحقيقا في مزاعم بحصول شركة، استخدمتها حملة ترامب الانتخابية، على بيانات ملايين المستخدمين على

هذا الاتهام الموجه إلى موقع وشركة فيسبوك، قد تراجعت أسعار أسهم فيسبوك بنسبة (٣%) يوم الثلاثاء، بعدما تراجعت (٦,٧%) في المائة الإثنين بسبب هذه الأزمة وهو ما سبب لها خسائر بلغت (٣٧) مليار دولار من قيمتها السوقية[١].

[٦/ د] ومن خلال ما سبق عرضه من الميزات التي قيلت في هذه العملات يتبيّن لنا عدم مصداقية هذه العملات الرقميّة وعدم صحة ما يروج عنها من الأمان والثقة والقيمة وغير ذلك، وأنها أكثر عرضة من النقود الحقيقة للسيطرة عليها والتحكم فيها، وعدم تمكن مالكها – الأشخاص العاديون - من التصرف فيها بأي وجه من وجوه التصرف المشروعة سواء من الناحية القانونية والشرعية.

[٧] **علاقة العملة الرقميّة بالبلوك تشين:** توجد علاقة وثيقة بين العملة الرقميّة ونظام البلوك تشين، فتعرف " تقنية سلسلة الكتل أو " البلوك تشين" أنها هي إحدى التقنيات التي أتاحها التوزيع العالمي لقدرة الحوسبة. ببساطة، تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" هي دفتر الأستاذ الرقمي الذي يتم فيه تسجيل المعاملات. على سبيل المثال، يتم تسجيل عملة البيتكوين والعملة المشفّرة زمنياً وبشكل علني. إن الجانب العام لهذا التبادل هو الأكثر إثارة للاهتمام. في الأساس، أصبح بإمكان أي شخص في العالم الآن تنزيل الكود وبدء "التعدين"

=

فيسبوك. وذكرت تحقيقات لصحيفتي "أوبزرفر" البريطانية و"نيويورك تايمز" الأمريكية أن شركة كامبريدج أناليتيكا جمعت بيانات ٥٠ مليون حساب على فيسوك دون علم المستخدمين بذلك... وتقول التقارير: إن كوغان باع هذه البيانات لشركة كامبريدج أناليتيكا بالمخالفة لسياسات فيسبوك. وقد جاء على موقع: https://www.bbc.com/arabic/world-43087307 ما يأتي "فقد اتهم مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (أف بي آي) ١٣ مواطنا روسيا بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت عام ٢٠١٦ وفاز فيها الرئيس دونالد ترامب... وطالت الاتهامات ثلاث شركات روسية أيضا، من بينها شركة أنترنت مقرها في سانت بطرسبرغ، التي وصفها تقرير الأف بي آي بأن هدفها الاستراتيجي كان "زرع الفتنة في النظام السياسي الأمريكي، من بينها الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦" انظر المقال.

(١) انظر موقع الإذاعة البريطانية: https://www.bbc.com/arabic/world-43473837 . وقد قامت فيسبوك بوقف صفحة الشركة التي ساهمت في فوز ترامب. وانظر أيضا موقع اليوم السابع: https://www.youm7.com/story/2018/4/18/، وموقع القناة الألمانية الإخبارية: https://www.dw.com/ar/ . وموقع: https://www.mobtada.com/cases/797365/

للحصول على عملة البيتكوين أو المشاركة في أفكار جديدة للشبكات مبنية على منصة . (Ethereum) الفكرة هي أنه من خلال الشفافية الجذرية، فإن تقنية سلسلة السجلات "البلوك تشين" التي يتم إنشاؤها من خلال أجزاء هائلة من الجمهور الذي يتمكن من المشاركة في الشبكة تخلق "ثقة" بجعل من شبه المستحيل تسجيل الإدخالات الشائنة أو تغيير المعاملات التي تمت معالجتها بالفعل. يتم الآن تطبيق تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" الأساسية في العديد من المواقف من تحفيز إدراج مصادر الطاقة المتجددة في شبكات الطاقة بعد أن تجاوزت تطبيقها الأصلي في نطاق العملة المشفرة. وبالتالي تقلل الانبعاثات في صناعة الشحن العالمية وتمكن البنوك من أداء التحويلات بشكل أسرع وبتكلفة أقل، ولا تزال تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" جديدة وستتطور عدة مرات قبل أن يتم دمجها بالكامل في المجتمع[١].

ولكن هذا المفهوم غير دقيق، لكنه يعطينا بعضا من المعلومات حول مفهوم البلوك تشين وقد قيل في تعريفها أيضا:" سلسلة الكتل بالإنجليزية: (Blockchain) هي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة كُتلا (blocks) وتحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة. صُممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة بها والحيلولة دون تعديلها، وذلك عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقاً القيام بتعديلها .إن سلسلة الكتل آمنة حسب التصميم القائم على توزيع نظام حوسبة لا يسمح بجود خطأ. وبالتالي تسمح سلسلة الكتلة بتحقيق نظام توافق في الآراء غير مركزي. كما تقوم في تسجيل الأحداث والعناوين والسجلات الطبية، وغير ذلك من سجلات إدارة الأنشطة وإدارة الهوية ومعالجة المعاملات والتحقق من مصدرها. إن هذا النظام له تداعيات عميقة على النظام الاقتصادي العالمي بما فيها من استغناء عن الوسطاء وإتمام المعاملات التجارية بدون وسيط - البنوك مثلاً- مما يؤثر ذلك على مجريات التجارة العالمية . ففي عام ٢٠٠٨ طرح ساتوشي ناكا موتو مفهوم سلسلة الكتل ثم كتب بعد ذلك جزءاً أساسياً من الشفرة المصدرية للعملة الرقميّة بيتكوين، والتي تقوم بدور دفتر حسابات عمومي لكافة التنقلات

(١) انظر موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترنت: https://www.un.org/ar/44863 .

النقدية، ومن خلال قاعدة بيانات سلسلة الكتلة التي تتم بطريقة مستقلة وبسبب اعتمادها على شبكة الند للند وبخوادم طوابع زمنية موزعة حول العالم. إن استخدام سلسلة الكتل في تصميم نظام عملة البيتكوين جعلها أول عملة نقدية رقمية تتفادى مشكلة الإنفاق المزدوج (إنفاق المبلغ النقدي ذاته في إجراء معاملتين مختلفتين)[١]. وبهذا يتضح لما مدى الغموض الذي يكتنفه مفهوم الكتل المتسلسلة أو ما يعرف بـ (Blockchain) إلا أن هذا النظام قد نشأ بعد ظهور العملة الرقميّة وربط العملة الرقميّة به من خلال تسجيل التعاملات الواقعة بها، إلا أنه نظام ما زال في مرحلة البدء والتكوين ولم يأخذ مصداقيته بعد من معظم دول العالم، كما هو الوضع في العملة الرقميّة، حيث أجازتها بعض دول العالم، كما أن القول بأن هذه الكتل المتسلسلة تتميز بالأمان وعدم تمكن الغير من اختراقها كلام غير دقيق، فإن الواقع على شبكة الانترنت كل يوم يفاجئنا بوجود قراصنة كمبيوتر يقومون باختراق ومهاجمة بعض المواقع ذات الأهمية الكبرى، فعلى سبيل المثال ما حدث على شبكة التواصل الاجتماعي فيس بوك وما يتصل بها (في شهر أكتوبر/ ٢٠٢١م) مما أدي على خسارتها مليارات الدولارات[٢]. حتى قيل " إن مجرمي الإنترنت الذين يقفون وراء عملية الاحتيال كانوا يخدعون ضحايا فيسبوك لتقديم بيانات اعتماد تسجيل الدخول إلى حساباتهم باستخدام أداة تتظاهر بالكشف عمّن كان يزّور ملفاتهم الشخصية. ثم بعد ذلك استخدم المحتالون بيانات اعتماد تسجيل الدخول المسروقة لمشاركة تعليقات غير مرغوب فيها على منشورات فيسبوك عبر حسابات الضحايا المخترقة، وذلك بهدف لتوجيه الأشخاص إلى شبكة مواقع الاحتيال الخاصة بهم، وذلك وفقًا لما قاله باحثون في شركة أمن المعلومات (vpnMentor) يوم الجمعة. وأدت جميع هذه المواقع في النهاية إلى منصة مزيفة لتداول عملة البيتكوين تُستخدم لخداع الأشخاص للحصول على إيداعات لا تقل عن ٢٥٠ يورو"[٣]. وقد تعددت موجات هجوم القراصنة وسرقة البريد الخاص

(١) انظر هذا الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/. وهذه صورة تبيّن نظام البلوك تشين:

(٢) انظر هذا الموقع على شبكة الانترنت: https://www.france24.com/ar/20130216 .

(٣) انظر هذا الموقع على شبكة الانترنت: https://www.alarabiya.net/technology/2020/11/17/ .

بالعملاء واستخدامه كما حدث في شهر ديسمبر ٢٠١٨م، فقد أعلنت شركة فيسبوك على موقعها أن فريقها الهندسي قد اكتشف ثغرة أمنية أثرت على ما يقرب من ٥٠ مليون حساب، حيث استغل القراصنة نقطة ضعف في برمجة إحدى ميزات الموقع والتي تسمى (View As)[١].

[٧/ ب] من الملاحظ في السنوات الأخيرة أن تقنية سلسلة الكتل قد جذبت اهتمامًا كبيراً ومتزايدًا من جماهير البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، وقد لفتت ذلك اهتمام مصممي البلوك تشين إلى هذه السوق الجديدة والكبيرة في العالم، وذلك من أجل الحصول على المكاسب المالية الكبيرة المبتغاة، من هذه الأسواق الجديدة، والوصول إلى المستهلك الكبير في سوق البلدان الإسلامية.

[٨] أما **تاريخ نشأة سلسلة الكتل:** فقد برزت هذه الفكرة مع فكرة سلسلة الكتل وظهورها المبكر، وهي التي تمّ وصفها بشكل مبكر عام ١٩٩١م، وذلك من خلال عمل الباحثين سكوت ستورنيتا وستيورات هابر اللذين قاما بتقديم حلول عملية حسابية لوضع ختم للمستندات الرقميّة بهدف عدم السماح لأحد بالوصول إليها والتلاعب بها أو تغييرها. حيث قام النظام باستخدام سلسلة من الكتل المشفرة المضمونة في سبيل جعل الوثائق المختومة مخزنة ضمن إطار زمني، لذا تم عام ١٩٩٢ دمج Merkle tree)) أي شجرة ميركل للتصميم بما يساعد في جعلها تتمتع بكفاءة أكبر عبر السماح لها بتجميع كافة الوثائق داخل الكتلة الواحدة، على الرغم من ذلك تلاشت هذه التكنولوجيا ولم تعد مستخدمة وبراءة اختراعها انتهت عام ٢٠٠٣ قبل ٤ أعوام من ظهور البيتكوين وشيوعها. ويشير مصطلح سلسلة الكتلة أو سلسلة الكتل إلى تطبيقات جديدة لقاعدة بيانات سلسلة الكتلة الموزعة، التي ظهرت للمرة الأولى عام ٢٠١٤م، كما يأتي هذا الجيل الثاني من سلسلة الكتلة للبرمجة مع لغة البرمجة التي تسمح للمستخدمين بكتابة عقود ذكية أكثر تطوراً، وبالتالي إنشاء الفواتير التي تدفع نفسها عند وصول شحنة أو تبادل الشهادات التي ترسل تلقائيا إلى أصحابها أرباح إذا وصلت الأرباح إلى مستوى معين، وتقنيات تتجاوز المعاملات وتمكين «تبادل القيمة دون وسطاء قوية تعمل بصفتها محكمين من المال والمعلومات».

(١) انظر هذا الموقع على شبكة الانترنت: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4229/ .

ومن المتوقع أن تمكِّن الأشخاص المستبعدين من دخول الاقتصاد العالمي، وحماية خصوصية المشاركين، والسماح للناس «باستثمار معلوماتهم الخاصة»، وتوفير القدرة على ضمان تعويض المبدعين عن ملكيتهم الفكرية. كما أن تكنولوجيا الجيل الثاني من سلسلة الكتلة تجعل من الممكن تخزين الفرد الهوية الرقميّة المستمرة والشخصية، وتوفر سبيلا للمساعدة في حل مشكلة عدم المساواة الاجتماعية من خلال «طريقة توزيع الثروة . ولا تزال تطبيقات سلسلة الكتلة تتطلب (oracle) خارج السلسلة للوصول إلى أي بيانات خارجية أو أحداث بناء على الوقت أو ظروف السوق للتفاعل مع سلسلة الكتلة[١].

[٩] ومن ثم فإن " أصول العملات الرقميّة ترجع إلى ظهور الإنترنت في تسعينيات القرن العشرين. عندما ظهرت شركة(إي-غولد)، في عام ١٩٩٦ وبدعم من الذهب. ثم ظهرت خدمة أخرى معروفة للعملات الرقميّة هي (ليبرتي ريسيرف) عام ٢٠٠٦؛ وكانت تتيح للمستخدمين تحويل الدولارات أو اليورو إلى موقع(ليبرتي ريسيرف) على الموقع أو منصة التبادل بالدولار أو اليورو، وقد تم التبادل بحرية كاملة برسوم (١٪). وقد كانت كلتا العمليتين مركزيتين ويشتهران باستخدامهما لغسل الأموال، مما استدعى إغلاقها من قبل الحكومة الأمريكية. استخدمت العملة كيو أو كيو كيو، كنوع من العملة الرقميّة القائمة على السلع الأساسية على منصة الرسائل كيو كيو وظهرت في أوائل عام ٢٠٠٥. كانت عملات كيو فعالة للغاية في الصين حيث قيل إن لها تأثيرا مزعزعا للاستقرار على عملة الإيوان بسبب المضاربة، وقد أثار الاهتمام الأخير بالتبادلات المشفرة اهتمامًا متجددًا بالعملات الرقميّة، مع استخدام بيتكوين، في عام ٢٠٠٨، لتصبح العملة الرقميّة الأكثر استخدامًا وقبولًا[٢].

(١) انظر مقال تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" والنمو المستدام: كاثي موليغان، على موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترنت: https://www.un.org/ar/44863، وموقع:https://alghad.com/ .

(٢) انظر هذا الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/.

المطلب الثاني

حكم النُّقُود الرقميّة وأدلتها

قبل أن أقوم بإصدار الحكم على العملات الرقميّة الافتراضية والتي منها البيتكوين، هل هي حلال فيجوز التعامل بها أو بغيرها ؟ أم لا يجوز التعامل بها، ولكن لا بد أولا من بيان أطراف العلاقة في هذه العملات الرقميّة الافتراضية، فنقول وبالله تعالى التوفيق والهداية:

[١] **أطراف العلاقة في العملات الرقميّة ستة:** وذلك بناء على عملية الاستقراء لما كتب حول هذه العملات الرقميّة على شبكة الانترنت، (**الأول**) مصدر العملة الرقميّة، (**الثاني**) العميل أو الشخص الذي يتعامل بها،(**الثالث**) قيمة العملة الرقميّة، (**الرابع**) وجود العملة في الواقع أو الافتراض (**الخامس**) ارتباط العملة بالكمبيوتر أو التليفون ثم ارتباطهما بالإنترنت. (**السادس**) الاعتراف بها.

[أ] الطرف **الأول: مصدر العملة الرقميّة الافتراضية:** أن العملات الرقميّة ومنها عملة البيتكوين: لا تصدر عن سلطة نقدية أو بنك مركزي معين في الدول أو الدول حول العالم، مما يعني ذلك عدم وجود أي جهة رقابية أو إشرافية عليها، كما أنها لا تمتلك رقما متسلسلاً بحيث يمكن تتبع العملة ومعرفة مقدار النقود المنطبعة أو المصدرة من البنك المركزي في الدولة، ومن ثم العملة الرقميّة أيا كان نوعها، مع العلم بأنها تتنوع إلى أنواع كثيرة جداً، ويعتبر أشهرها عملة البيتكوين وبعض العملات الأخرى التي تليها في المرتبة – وقد سبق بيانه - أن مصدرها هو الأشخاص الذين أسسوا شركات أو منصات تبادل على شبكة الانترنت، ومن ثم فمصدر هذه العملات ليس دولة من الدول أو بنك مركزي فيها، بل هم أشخاص عاديون أو مؤسسات على شبكة الانترنت، " وقد تختلف الترتيبات المؤسسية، فعادة سيكون هناك أربعة أنواع من مقدمي الخدمة، فيشارك في تشغيل مخطط النقود الإلكترونية: مصدرو قيمة النقود الإلكترونية على الشبكة، والمشغلين، وبائعي الأجهزة والبرامج المتخصصة، ومخلصي معاملات النقود الإلكترونية[1]. ولكن هذا الكلام فيه مبالغة كبيرة وغير دقيق

(١) انظر: مقال منشور باللغة الإنجليزية وتمت ترجمته: تطور النقود الإلكترونية وأثرها، حول دور البنك =

فمخلصي المعاملات في النقود الإلكترونية الرقميّة هم نفس المصدر لها، وليسوا أشخاصا آخرين، ولكن ربما تكون محاولة لتحقيق هامش ربح من خلال دمج هذا العنصر، دون أن يتفطن له الناس. ومن الغريب فعلا أن تجد شخصا يقول بأنه المالك لعملة بتكوين رغم تعدد الأسماء التي تقول بأنها المالك إلا أن القضاء الأمريكي قضي له بذلك دون غيره من المشاركين، فقد " فاز عالم الكمبيوتر الذي يدعي أنه اخترع بيتكوين، بدعوى قضائية تسمح له بالاحتفاظ بمخزون من العملة المشفرة بقيمة مليارات الدولارات، ورفضت هيئة المحلفين المزاعم القائلة بأن الشريك التجاري السابق لكريغ رايت، يستحق نصف الأصول، نتيجة لذلك، سيحتفظ رايت بـ (١,١) مليون بيتكوين، بقيمة (٥٤) مليار دولار، ورغم ذلك، سيدفع (١٠٠) مليون دولار لعائلة دايف كليمان بسبب انتهاك حقوق الملكية الفكرية[١]. في حين أن بعض الدول الأخرى تنكر وتكذب هذا الأمر[٢].

[ب] **الطرف الثاني:** العميل أو الشخص الذي يتعامل بها، وهم باقي الناس المستهدفين، وهم الذين يقبلون التعامل بها من خلال شبكة الانترنت على مستوى العالم كله في جميع المعمورة. " فالنقود عند الاقتصاديين أداة وظاهرة اجتماعية، وذلك لكونها جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي والتجاري، الذي هو بطبيعته نشاط اجتماعي، وهي لا تتمتع بصفتها هذه إلا بقبول أفراد المجتمع لها، هذا القبول الذي تحقق من خلال عملية تاريخية طويلة[٣]..

[ج] **الطرف الثالث: قيمة العملة الرقميّة:** أن هذه العلمة الافتراضية المشفرة

المركزي والسياسة النقدية: ص ٣، محمد اللحام، وهارون الطراونة، جامعة البلقاء التطبيقية، الكرك، الأردن.

(١) انظر هذا الموقع: https://www.bbc.com/arabic/business-59573356.

(٢) انظر هذا الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/. ففي عام ٢٠١٦ أعلن رجل الأعمال الأسترالي كريغ رايت أنه هو ساتوشي ناكاموتو مقدما دليلا تقنيا على ذلك، ولكن تم كشف زيف أدلّته بسهولة. وهذا يعني تتضارب الأخبار والمعلومات، وأن هذه المعلومات تحتاج على دقة أكثر وضوحا وشفافية دون الخضوع لبعض الوجهات أو الإملاءات لبعض السياسات الدولية .

(٣) انظر هذا الموقع: عملة_رقمية/https://ar.wikipedia.org/wiki

مختلفة ومتفاوتة القيمة وأن قيمتها غير ثابتة كما هو الوضع لباقي العملات الحقيقة غير الافتراضية -مع الوضع في الحسبان الظروف الطارئة على العلمة كحالة الحرب أو الانهيار- إلا أنه من الملاحظ تفاوت قيمة العملة الافتراضية للتدخل الحاصل من بعض الدول باتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية أو التقنينية المعينة، والتي ربما تمسها من قريب أو بعيد، فمثلا ما حدث في عملة البيتكوين عندما اتخذت السلفادور إجراءات معينة لتقنين وتداول عملة بيتكوين، فقد "شهدت أسعار العملات الرقميّة ليلة دامية بلغ صداها مستهل تعاملات اليوم الأربعاء(٨/سبتمبر/٢٠٢١)، وذلك عقب قرار السلفادور تقنين بيتكوين. فقد تعرضت بيتكوين (العملة المشفرة الأشهر في العالم) لخسائر هائلة لامست في بعض الأوقات (١٦,٥%) من قيمتها، قبل أن تستقر لاحقاً في محيط (١٣,٧٤%)، في محاولة لتصحيح الوضع. تهاوت "بيتكوين" إلى مستوى منحدر قياسي عند (٤٣,١) ألف دولار، بخسارة نسبتها (١٦,٤٥%)، وهي الآن عند مستوى (٤٥٣٧٧,٨٢) دولار، بعدما فقدت نحو (١٣,٦١%) من قيمتها، إلى المؤسسات الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين اللذين أعربا عن شكوكهما في عملة بيتكوين المتقلبة، متوقعين أن يكون لقرار الرئيس السلفادوري "تأثير سلبي" على حياة الشعب[١].

[د] **الطرف الرابع: وجود العملة في الواقع أو الافتراض:** فمن المتفق عليه بين جميع الناس سواء المتخصصين أو غيرهم أن **العملة الرقميّة هي عملة افتراضية غير حقيقية** وليس لها وجود حقيقي على أرض الواقع سوى أنها عبارة عن أرقام مكتوبة على شبكة الانترنت، فلا تملك العملات الرقميّة الافتراضية، رقما متسلسلا، كما هو الشأن في العملات الصادرة من البنوك المركزية في الدولة، كما أنها لا تخضع لسيطرة أو مراقبة الحكومات والبنوك المركزية، كالعملات التقليدية، بل يتم التعامل بها فقط عبر شبكة الإنترنت، دون وجود فيزيائي لها في الواقع .وهذا الوصف مما يجعلها أقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة، فماذا يحدث لو انهارت شبكة الانترنت أو احترقت أو أصابها تلف أو قرصنة أو حرب أو غير ذلك من الأمور والمشاكل، فإن أموال الناس تضيع

(١) انظر هذا الموقع: https://al-ain.com/article/cryptocurrency-el-salvador-bitcoin .

ولا يمكن المطالبة بالتعويض لأنه لا يمكن اثبات ذلك، ومن ثم فلا يمكن أن تقوم الحكومات بتعويضهم، أو محاولة استرداها لهم، لأنهم في حقيقة الأمر غير خاضعين للدولة، كما أن الدولة لا تعرف عن حقيقة هذه المعاملات شيء .وأيضا فإن هذه النقود الافتراضية قد تم التبادل بينها وبين النقود الحقيقية التقليدية مما جعل الناس باعوا الحقيقة بالوهم . ولذلك فإن الكل متفق على أن العملة الرقميّة تعتبر عملة المعمّاة (المشفرة) فهو نوع من الرمزية الرقميّة التي تعتمد على التشفير لتسلسل معا التواقيع الرقميّة للتحويلات رمزية، الند للند الشبكات واللامركزية. ففي بعض الحالات يتم استخدام مخطط إثبات العمل لإنشاء وإدارة العملة[١].

[هـ] **الطرف الخامس: ارتباط العملة بالكمبيوتر أو التليفون ثم ارتباطهما بالإنترنت:** فالعملات الرقميّة ومنها عملة البيتكوين: تعتمد بشكل أساسي على شبكة الانترنت والأجهزة الحديث، كما تعتمد على مبادئ التشفير المتضمنة في الموقع أو المواقع التي تنتقل من خلالها، وهذا طبعا يختلف عن العملات الورقية أو المعدنية التي تصدرها الدول والتي تتميز بالوجود الحقيقي. .

[هـ/٢] ولذلك فقد لجأ مؤسسي النقود الرقميّة المشفرة إلى جذب الأشخاص من خلال عملية تسمي بالتعدين، " ويقصد بتعدين البتكوين هو استخراجه وتنقيبه، ولتبسيط المفهوم فالعملية تشبه استخراج الذهب، فاستخراجه من باطن الأرض يتطلب معدات معينة مخصصة لذلك الغرض وجهد كبير، الأمر مشابه لتعدين البتكوين فهو يتطلب معدات وبرامج مخصصة تقوم بفك الشفرات والعمليات الحسابية المعقدة، هذه البرامج مجانية على الانترنت تستطيع تعدين البيتكوين على أجهزة الكمبيوتر عالية الاداء التي تستطيع تحمل الضغط العالي جدا لهذه البرامج، أما التعدين السحابي وهو يتمثل ببساطة أن شركات متخصصة في هذا المجال تسمى بالمسبح، وبالإنجليزية (Pool): وهو أن يجتمع مجموعة من الأشخاص لهم نفس الهدف كل يدفع نسبة من المال عبارة عن استثمار وعند الربح يأخذ المال على حسب النسبة التي وضعها[٢].

(١) انظر هذا الموقع على شبكة الانترنت: https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

(٢) انظر هذا الموقع على شبكة الانترنت: https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

[و] **الطرف السادس: الاعتراف بها:** يتعبر الاعتراف بالتعامل بالعملات الرقميّة من الدول أو من الأشخاص أساس في قبولها، وفي بيان مدى مصداقيتها، كما يجب علي الدولة المحافظة على شعبها من الانخراط أو الوقوع تحت أساليب الخداع الالكتروني في الاستيلاء على أموالهم الحقيقة، لأن هذه العملة الوهمية تستبدل بالعملات الورقية المعتمدة والمعترف بها من الدول، في حين العملة الرقميّة لا تحظي بهذا الاعتراف من الدول إلا من القليل جداً منها حتى الآن، وفي الحقيقة الملفتة للنظر أن الاعتراف بها أو القيام بتنظيم التعامل بها من قبل الدول يؤثر سلباً على قيمتها السوقية، وهذا من غرائب الأمور بالنسبة للعملة الرقميّة - البيتكوين- وقد سبق بيان تنظيم دولة السلفادور لها مما أدى ذلك إلى انخفاض قيمتها السوقية على شبكة الانترنت .

[و / ١] ولا توجد قواعد حاكمة للاعتراف بالعملة الرقميّة في القانون الدولي، بل الأمر متروك للحرية الشخصية من الدول والأشخاص، فربما تقوم بعض الدول بالاعتراف والتعامل بها وقبولها، والبعض الآخر لا يقبل التعامل بها، مثل البنك المركزي المصري فقد حظر في المادة (٢٠٦) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر برقم:(١٩٤لسنة/٢٠٢٠) والتي تنص على أن "يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقًا للقواعد والإجراءات التي يحددها[١]. ومثل ما " أعلنه المصرف المركزي الصيني أن كل التحويلات باستخدام العملات الرقميّة ستكون غير قانونية، ما يعني هذا منع العملات الرقميّة كافة، مثل بيتكوين. وقال بيان صادر عن مصرف الشعب الصيني إن "العملات الافتراضية، والمعاملات المالية والاقتصادية المتعلقة بها، غير قانونية" وأضاف أنها "تهدد بشدة مدخرات المواطنين". وتعدّ الصين واحدة من أكبر أسواق العملات الرقميّة في العالم؛ وقد تراجع سعر البيتكوين بنحو ألفي دولار أمريكي بعد الإعلان الجديد[٢].

(١) انظر هذا الموقع: https://www.youm7.com/story/2021/12/25/.

(٢) انظر هذا الموقع: https://www.bbc.com/arabic/world-58631275.

[و/ ٢] ومع هذا فبعض الدول قد تلجأ إلى الاعتراف بها من أجل هدف وقائي لحماية اقتصادها ونظامها المالي من العصابات الإجرامية أو من تجار المخدرات؛ وذلك لأن الواقع قد أثبت أن العملة الرقميّة هي عملة مخصصة لتجار المخدرات والممنوعات على مستوى العالم، لأنها لا تخضع لرقابة الدول " فيذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دعت دولة السلفادور لاستخدام عملة بيتكوين بشكل مقنن ومنظم وشفاف لمواجهة التشكيلات الإجرامية التي تعمل في غسيل الأموال، وخصوصا تجارة المخدرات"[(١)]. وأما بقية الدول فإما تفرض قيودا على شرائها وبيعها مثل فيتنام وجورجيا، أو تعمل على قوانين للتحكم فيها مثل بريطانيا والاتحاد الأوروبي، أو تمنع التعامل مع تلك العملات بشكل حاسم مثل الصين وبنغلاديش[(٢)].

[و/ ٣] وقد جاء في تقرير البنك المركزي الأوروبي حول العملات الافتراضية: ففي "تقرير فبراير ٢٠١٥، العملة الافتراضية هي التمثيل الرقمي للقيمة، وليس الصادرة عن البنك المركزي أو مؤسسة الائتمان أو مؤسسة النقد الإلكتروني، والتي من الممكن استخدامها في بعض الظروف كبديل للمال. وفي التقرير السابق الصادر في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢، عرفت العملة الافتراضية بأنها نوع من الأموال الرقميّة غير الخاضعة للتنظيم، والتي تصدر عن طريق مطوريها، وتستخدم بين أعضاء مجتمع افتراضي معين. ووفقا لتقرير "العملات الرقميّة" الصادر عن البنك الدولي للتسويات الصادر في نوفمبر ٢٠١٥، فإن العملة الرقميّة هي أصول ممثلة في شكل رقمي ولها بعض الخصائص النقدية. فيمكن أن تكون العملة الرقميّة مقومة بعملة ذات سيادة وتصدر من قبل الجهة المصدرة المسؤولة عن استرداد الأموال الرقميّة نقداً. وهنا تمثل العملة الرقميّة النقود الإلكترونية. وستعتبر العملة الرقميّة المقومة بوحداتها ذات القيمة أو بإصدار لامركزي أو تلقائي عملة افتراضية. ولذلك لا يعتبر بيتكوين عملة رقمية فقط بل أيضًا نوع من أنواع العملة الافتراضية. ويستند بيتكوين وبدائله على خوارزميات التشفير،

(١) انظر هذا الموقع: https://al-ain.com/article/cryptocurrency-el-salvador-bitcoin .

(٢) انظر هذا الموقع: https://www.bbc.com/arabic/business-60219034 .

لذلك فإن العملات الافتراضية تسمى أيضا العملة المعماة (المشفرة)[١].

[٢] بعد أن قمنا بعرض أطراف العلاقة في العملة الرقميّة الافتراضية، فيتضح لنا أن هذه العملات الرقميّة لا تشبه الدنانير أو الدراهم التي كان المسلمون وغير المسلمين أو إن شئت قلت العالم كله فقد كانوا يتعاملون بها منذ قديم الزمان حتى منتصف القرن العشرين، وقد نص الله تعالى في كتابه على ذلك فقال تعالى في قصة بيع سيدنا يوسف صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [سورة يوسف]،ولكن حدث في النصف الأول من القرن العشرين أن " اجتمع مندوبي ٤٤ دولة اجتمعوا في الفترة من (-١ / ٢٢ يوليو/ ١٩٤٤) في بريتون وودز، في نيو هامبشاير، بالولايات المتحدة الأمريكية، للاتفاق علي سلسلة من القواعد الجديدة للنظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الإنجازان الرئيسيان للمؤتمر هما إنشاء صندوق النقد الدول(IMF)، والبنك الدول للإنشاء والتعمير(IBRD)[٢]. ومن ثم فبعد ذلك " بدأت قصة فك ارتباط الدولار بالذهب بعد الحرب العالمية الأولى، لكنه عاد وارتبط بالذهب مرة أخرى، ثم أصبح مرجعية للعملات بعد توقيع اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤م، نتيجة عدم قدرة الدول المتقدمة على تغطية عملاتها بالذهب، ومن ثم رغبتها في التخلي عن المعيار الذهبي، أي التغطية بالذهب، ومنذ ذلك الوقت ارتبط سعر الصرف لجميع العملات بالدولار، ومن ثم سمحت هذه الاتفاقية للدول الأخرى بدعم عملاتها بالدولار بدلاً من الذهب. وبعدما خاضت الولايات المتحدة حرب فيتنام خلال الفترة (١٩٥٦م- ١٩٧٥م)، وتزايدت حاجتها إلى مزيد من الدولارات لتغطية تكاليف الحرب، وواجهت تحديات كبيرة في أن الذهب الموجود في الولايات المتحدة لم يعد كافيا لتغطية طباعة مزيد من الدولارات مع أنها تمتلك في ذلك الوقت أكثر من (٧٥%) في المائة من الذهب في العالم، أعلن الرئيس نيكسون التوقف عن تغطية الدولار بالذهب. ولم يؤثر ذلك كثيراً في قوة الاقتصاد الأمريكي من جهة، ولصدور قرار من منظمة " أوبك" المصدرة للبترول بربط أسعار البترول بالدولار من

(١) انظر هذا الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

(٢) انظر المقال في هذا الموقع: https://baytdz.com/% .

جهة أخرى، مما جعل ذلك اعتبار الدولار أقوى عملة في العالم، ومن ثم فقد احتل الدولار مكانة كبيرة كعملة من أهم العملات في الاحتياطي النقدي العالمي، إذ يشكل الدولار أكثر من (٦٠%) في المائة من احتياطي النقد الأجنبي العالمي، ويليه اليورو بثلث هذه النسبة تقريبا[١].

[٣] ومن ثم نستطيع القول أن الأحوال والظروف أصبحت الآن مختلفة عن ذي قبل، وأصبح التعامل بالذهب والفضة كعملة من العملات بين الأفراد أو حتى بين الدول مع بعضها البعض جزء من الماضي- إلا في حالات الحروب-، وقد حلّت محلّها النقود الورقية التي تصدرها كل دولة من الدول مع اختلاف فيما بينها في تسمية هذه العملة فيسميها البعض الجنيه أو الدينار أو الدولار أو اليورو أو غير ذلك، وأيضا مع اختلاف في القيمة الإسمية المدرجة أو المكتوبة في الورقة والمعبرة عن القوة الشرائية لها. وقد قال الاقتصاديون بأن قيمتها تتضاءل وتنقص من وقت لآخر إلا إذا قام صاحبها بالاستثمار فيها، أو عن طريق التجارة بالبيع والشراء، أو بالمشاركة في أي نشاط اقتصادي ينمّيها ويحافظ عليها من التنقص أو بشراء أصول عقارات وذهب وفضة وغير ذلك. أما الاحتفاظ بالنقود الورقية سواء في صورة أرصدة في البنوك أو في البيوت أو غير ذلك بدون القيام باستثمارها يعتبر أمر مرفوض من الناحية الاقتصادية لانخفاض قيمتها بمرور الزمن، وهذا طبعا بخلاف الذهب والفضة التي تكون قيمتهما مستقرة في أكثر الأحيان. كما كان الوضع منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية، فقد ظلت النقود من الذهب والفضة محل قبول وتبادل بين دول العالم، **وكان الدرهم الإسلامي الفضي:** وهو عملة معدنية مسكوكة من الفضة، وقد تم تداولها على طول فترة الخلافة حتى تم إلغاؤها عام ١٩١٨، وذلك بانتهاء الخلافة الإسلامية العثمانية. وقد حدد علماء الفقه وزنها بالضبط هو (٢,٩٧٥ جرام). وأما **الدينار الإسلامي الذهبي:** فهو عملة معدنية مسكوكة من الذهب في فجر الإسلام، وقد كان المسلمون يتداولون الدنانير التي يسكّها الروم البيزنطيون، وأول دينار إسلامي سُكّ بأمر من عبد الملك بن مروان في عصر الدولة الأموية، واستمر السّك من قبل كل

(١) انظر هذا الموقع: https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2021/06/20/ .

خليفة، حتى انتهى ذلك مع انتهاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٢[١].

[٤] ولذلك **يعرف الاقتصاديون النقود**: بأنها أي شيء مقبول قبولاً عاماً للدفع من أجل الحصول على السلع أو الخدمات الاقتصادية، أو من أجل إعادة دفع الديون، وتنقسم النقود في المفهوم الاقتصادي إلى قسمين: نقود حقيقية وأخرى تقديرية، فالنقود الحقيقية (Real Money) هي التي لها وجود مادي مثل الليرة العثمانية (المجيدية)، والتي كانت متداولة في سوريا والعراق قبل الحرب العالمية الأولى، والجنيه الإنكليزي الذهبي والروبية الهندية الفضية. أما النقود التقديرية أو التعدادية (Account Money) فهي التي ليس لها وجود مادي في الواقع، وإنما تستعمل كوحدة للتحاسب بين الناس أثناء التعامل[٢]. وهذا النوع الأخير هو الموجود الآن في معظم دول العالم. كالعملة الورقية التي ليس لها قيمة في حد ذاتها، وإنما تمكن القيمة في الرقم المكتوب فيها، مع قوة الالزام الصادرة من قِبل الدولة المصدرة لها.

[٥] فإذا أردنا نحكم على النقود الرقميّة من خلال أحكام الشريعة الإسلامية فنقول: أنه من المتفق عليه عند علماء الشريعة أن الشَّيْءُ لَهُ فِي الْوُجُودِ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ: (**الْأُولَى**): حَقِيقَتُهُ فِي نَفْسِهِ. (**الثَّانِيَةُ**): ثُبُوتُ مِثَالِ حَقِيقَةٍ فِي الذِّهْنِ وَهُوَ الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْعِلْمِ. (**الثَّالِثَةُ**): تَأْلِيفُ صَوْتٍ بِحُرُوفٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ الْعِبَارَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمِثَالِ الَّذِي فِي النَّفْسِ. (**الرَّابِعَةِ**): تَأْلِيفُ رُقُومٍ تُدْرَكُ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ دَالَّةٍ عَلَى اللَّفْظِ وَهُوَ الْكِتَابَةُ، فَالْكِتَابَةُ تَبَعٌ لِلَّفْظِ إذْ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ تَبَعٌ لِلْعِلْمِ إذْ يَدُلُّ

---

(١) انظر هذا الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/ .وصورة الدرهم هي الأول والثاني، ثم الدينار الإسلامي:

(٢) انظر هذا الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/ .وقد قال البعض بأن النقود الورقية هي: وهي وثائق متداولة تصدر لحامله، وتمثل دينا معينا في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها، انظر: ضوابط النظام النقدي في الإسلام،ص ٢٥٦، د. ناصح بن ناصح المرزوقي البقمي، أستاذ السياسة الشرعية المشارك بمعهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية بالرياض، مجلة قطاع كلية التجارة جامعة الأزهر، العدد:١٣، عام ٢٠١٥.

عَلَيْهِ وَالْعِلْمُ تَبَعٌ لِلْمَعْلُومِ إذْ يُطَابِقُهُ وَيُوَافِقُهُ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مُتَطَابِقَةٌ مُتَوَازِيَةٌ إلَّا أَنَّ الْأَوَلَيْنِ وُجُودَانِ حَقِيقِيَّانِ لَا يَخْتَلِفَانِ بِالْأَعْصَارِ وَالْأُمَمِ وَالْآخَرَيْنِ وَهُوَ اللَّفْظُ وَالْكِتَابَةُ يَخْتَلِفَانِ بِالْأَعْصَارِ وَالْأُمَمِ؛ لِأَنَّهُمَا مَوْضُوعَانِ بِالِاخْتِيَارِ، وَلَكِنَّ الْأَوْضَاعَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صُوَرُهَا فَهِيَ مُتَّفِقَةٌ فِي أَنَّهَا قُصِدَ بِهَا مُطَابَقَةُ الْحَقِيقَةِ[1]. ولإسقاط هذه المراتب الأربع على النقود الرقميّة يتضح لنا الآتي:

[٥/ أ] أما بالنسبة **للمرتبة الأولى:** وهي حَقِيقَتُهُ فِي نَفْسِهِ، فإن النقود الرقميّة ليست لها حقيقة واقعية مثل الذهب والفضة أو النقود الورقية، بل هي افتراضية وهمية أو هي مشفرة ومعماة - كما قال منشؤها –، وموجودة على شبكة الانترنت فقط، فهي عبارة عن أرقام تزيد أو تنقص على حسب الأحوال والظروف في حساب الشخص المضافة إليه.

[٥/ ب] وأما بالنسبة **للمرتبة الثانية:** وهي ثُبُوتُ مِثَالِ حَقِيقَةِ الشيء فِي الذِّهْنِ وَهُوَ الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْعِلْمِ. فهذه المرتبة حينما نريد تطبيقها على النقود الرقميّة نجد أنها ناقصة وغير تامة فمثلا يوجد شكلين لعملة البيتكوين - كما سبق ذكره في الصور المعبرة عنه - وربما تتغير أشكال العملات الرقميّة في المستقبل فلا أحد يضمن هذا الثبات الشكلي لها؛ وذلك لأنه لا توجد رقابة من الدولة عليها، فالأمر في العملة الرقميّة خارج عن السيطرة الدولة وعن رقابتها.

[٥/ ج] وأما بالنسبة **للمرتبة الثالثة:** وهي تَأْلِيفُ صَوْتٍ بِحُرُوفٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ الْعِبَارَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمِثَالِ الَّذِي فِي النَّفْسِ. فهي متحققة، فيوجد أسماء كثيرة للعملات الرقميّة المشهور منها ما يقارب العشرة ألاف عملة نقدية رقميّة افتراضية، وقد سبق ذكر مثال قيمتها مقارنة بالدولار الأمريكي.

[٥/ د] وأما بالنسبة **للمرتبة الرابعة:** وهي تَأْلِيفُ رُقُومٍ تُدْرَكُ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ دَالَّةٍ عَلَى اللَّفْظِ وَهُوَ الْكِتَابَةُ، فهي موجود في الأسماء المعبرة عن هذه العملة كعملة البيتكوين والايثيريم، وبيناس كوين، وتثير، وسولانا، وغير ذلك من العملات الرقميّة.

---

(١) المستصفى جـ ١/ ١٩/، الإمام: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

[٥/ هـ] **فخلاصة القول:** تكمن في أن النقود الرقميّة ليس لها واقع حقيقي بل هو واقع افتراضي وهمي، كما أن المثال العملي لها أو الصورة الذهنية المتصورة لها غير مكتملة وناقصة؛ لأنه ربما يحدث تغيير لها من مالكها أو مُصدِرها، كما لا توجد رقابة من الدول عليها، كما أن القبول العام لها بين الناس غير موجود، لذا أصبح القول الحق أنها لا تصلح نقوداً يمكن التعامل بها لتحقق الغرر والتغرير فيها من جانب مصدرها أو وقوعها -كما سبق القول- للاستيلاء عليها من القراصنة المتخصصين في الدخول على شبكات الانترنت والاستيلاء على البريد الخالص بالأشخاص واستخدامها. وقد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما روي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ"[(١)]. وبما أن النقود الرقميّة وهمية وافتراضية وغير حقيقية فهي واقعة تحت نهي الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع الغرر وذلك لأن البائع لا يملكها ملكية حقيقة ولا المشتري بل هي عبارة عن أرقام مكتوبة على شبكة الانترنت ومتاحة لأي إنسان.

فإن قيل: أنها تتمتع بأمان كبير نتيجة للتشفير والحماية الالكترونية لها، فإن الواقع يكذبه، وهذا من الغرر المنهي عنه لتحقق الجهالة فيه، كما أن فيه من التغرير وَهُوَ الْخَطَرُ، وَالْخُدْعَةُ، وَتَعْرِيضُ الْمَرْءِ نَفْسَهُ أو مَالَهُ الحقيقي لِلْهَلَكَةِ والضياع. لأن النقود الرقميّة تستبدل بالدولار أو اليورو وليس بعملة رقميّة أخرى حتى الآن، فلم نجد على شبكات الانترنت التبادل بين العملات الرقميّة إلا من خلال وسيط للتبادل هو النقود الورقية المعترف بها من الدول وخصوصا عملة الدولار واليورو،" ولا يتم بيع وشراء العملات المشفرة في بورصات العملات المشفرة. يحتاج المتداول إلى فتح حساب صرف عن طريق ملء نموذج عبر الإنترنت. تحتوي معظم البورصات على دفتر أوامر يشير إلى ما يقوم المتداولون بشرائه وبيعه وأين يفعلون ذلك .... فإذا احتاج الإنسان إلى شراء BTC أو ETH أو أي عملة معماة، فلا بدّ من إيداع أخرى من مصادر خارجية وتحويلها إلى محفظة الطرف الثالث الخاصة بهم. ثم يتم تحويل الأموال من هذه المحفظة إلى المحفظة التي توفرها

(١) صحيح مسلم جـ٣/ ١٥١٣/١١٥٣/ كِتَابُ الْبُيُوعِ / بَابُ بُطْلَانِ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غَرَرٌ.

بورصة العملات المشفرة، لإيداع تلك العملة المشفرة[١].

[٦] إن التعامل بالنقود الرقميّة فيه من الباطل المخالف للحق، وذلك لأنها وهمية غير حقيقية وافتراضية، كما أنها تتطلب مواصفات خاصة في الأجهزة - التليفون المحمول أو الكمبيوتر- التي يمكن إجراء المعاملات من خلالها وهو ما يسمي بعملية التعدين الوهمي على الشبكة، وقد نهي الله تعالى عن أكل أموال الناس بالباطل، فقال تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾ ﴾ [سورة البقرة]، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ الله كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [سورة النساء]، وقال تعالى: ﴿ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾ ﴾ [سورة النساء]. [٦] وأيضا فإن النقود الرقميّة تدخل تحت النهي الوارد عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عدم جواز بيع ما ليس عند الإنسان، لأن مالك النقود الرقميّة لا يملكها في الحقيقة فهي عبارة عن أرقام موجودة في الانترنت، وهذا الوجود وهمي وليس حقيقياً، فقد روي عَنْ حَكِيمِ بن حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "أَتَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَأْتِينِي الرَّجُلُ يَسْأَلُنِي مِنَ البَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي، أَبْتَاعُ لَهُ مِنَ السُّوقِ، ثُمَّ أَبِيعُهُ ؟ قَالَ: لاَ تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ"، وفي وراية أخرى رويت عَنْ حَكِيمِ بن حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "نَهَانِي رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي"[٢].

[٧] وأيضا فإن النقود الرقميّة واقعة تحت النهي الوارد عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عدم جواز بيع الملامسة أو المنابذة، وذلك لعدم تحقق الرؤية الكاملة والتفحص النافي للجهالة في المبيع، وهاتان الصفتان وهما عدم التفحص

(١) انظر هذا الموقع: https://www.plus500.com/en-EG/Trading/CryptoCurrencies/How-To-Buy-Sell-And-Trade-Cryptocurrencies~6 .

(٢) سنن الترمذي جـ٢/ ٥٢٥/ ١٢٣٢ / كِتَابُ الْبُيُوعِ / بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ / قال الترمذي: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الله بن عَمْرٍو..

والرؤية الكاملة والتملك الحقيقي للنقود الرقميّة وليس التملك الوهمي أو الافتراضي كما واقع العملة الرقميّة، فقد روي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ"، وروي بزيادة في رواية أخرى عن عامِرُ بن سَعْدِ بن أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "نَهَانَا رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ، وَلِبْسَتَيْنِ، نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ"، وَالْمُلَامَسَةُ: لَمْسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أو بِالنَّهَارِ، وَلَا يَقْلِبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ بِثَوْبِهِ، وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ"[(١)]. وأما البستين اللتان نهي عنهما فهي ما روي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ، وَعَنْ لِبْسَتَيْنِ، أَمَّا الْبَيْعَتَانِ: فَالْمُلَامَسَةُ وَالْمُنَابَذَةُ، وَأَمَّا اللِّبْسَتَانِ: فَاشْتِمَالُ الصَّمَّاءِ وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، كَاشِفًا عَنْ فَرْجِهِ، أو لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ"[(٢)]. فوجود جزء من الجهالة متحقق قس المبيع يؤدي ذلك إلى البطلان، فإذا ما أسقطنا ذلك على النقود الرقميّة تبين لنا أن الجهالة متحققة فيها بدليل أن مصدرها يقول بأنها عملة معماة أو مشفرة لا يعرف عنها الناس شيء سوى الرقم الظاهر أمامهم على الشاشة التي يشاهدونها، سواء شاشة التليفون أو الكمبيوتر.

[٨] كما إنها تقع تحت النهي الوارد في بيع المضطر، لأن مالك العملة الرقميّة قد يضطر أن يبيعها بنصف أو ربع قيمتها، كما أن قيمتها غير مستقرة، ويؤيد ما روي مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْخٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ عَضُوضٌ، يَعَضُّ الْمُوسِرُ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِذَلِكَ، قَالَ الله تَعَالَى: "وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ" [البقرة: ٢٣٧] وَيُبَايِعُ الْمُضْطَرُّونَ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمُضْطَرِّ، وَبَيْعِ الْغَرَرِ، وَبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْرِكَ"[(٣)].

(١) صحيح مسلم جـ٣/ ١١٥٣/١٥١١، ١٥١٢/ كِتَابُ الْبُيُوعِ / بَابُ إِبْطَالِ بَيْعِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ.
(٢) سنن أبي داوود جـ٣/ ٢٥٤/٣٣٧٧/ كِتَابُ الْبُيُوعِ / بَابٌ فِي بَيْعِ الْغَرَرِ.
(٣) سنن أبي داوود جـ٣/ ٢٥٥/٣٣٨٢/ كِتَابُ الْبُيُوعِ / بَابٌ فِي بَيْعِ الْمُضْطَرِّ.

[٩] لذا فإن الواجب على الدولة أن تحمي شعبها من العملات الرقميّة الافتراضية الوهمية، وذلك لما تمثله من ضرر على الدولة وتغرير للشعب وخداعه، ووقوعه تحت القرصنة الإلكترونية، وتأثره على الاقتصاد من نزوح الأموال والعملات الورقية الأجنبية إلى الخارج، وقد قال القرافي: مَنْ يَقْطَعُ الدَّنَانِيرَ وَالدَّرَاهِمَ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ وَلَوْ كَانَ جَاهِلًا، وَقَدْ صَرَّحُوا فِي بَابِ الزَّكَاةِ بِحُرْمَةِ كَسْرِ الْمَسْكُوكِ لِغَيْرِ سَبْكٍ، أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ مَغْشُوشًا فَيُكْسَرُ[(١)]. فالنقود الرقميّة ليس لها قيمة اسمية، ولا قيمة حقيقة في ذاتها، ولا قيمة شرائية؛ لأن قيمتها الشرائية متفاوتة تفاوتا كبيراً لا يمكن ضبطه إلا من الشخص الذي يتحكم فيها، وهذا الشخص ليس دولة من الدول حتى الآن .

[١٠] ولكن يجوز للدولة إذا ما رأت أن المصلحة تكمن في تحويل العملة الورقية التي تصدرها إلى عملة رقميّة لها صفات العملة الورقية من حيث القيمة الإسمية والقوة الشرائية والقدرة التخزينية، وضمانها لكل من يتعامل بها من الداخل والخارج، واعتبار ذلك عملة وطنية صحيحة، فلا يوجد مانع من ذلك، وقد قال الإمام أحمد: " لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم فيه ركبوا العظائم". فقد منع من الضرب بغير إذن سلطان لما فيه من الافتيات عليه والضرر الذي يصيب الناس[(٢)]. وقد قال القرافي: "أَنَّ انْتِقَالَ الْعَوَائِدِ يُوجِبُ انْتِقَالَ الْأَحْكَامِ، كَمَا نَقُولُ فِي النُّقُودِ وَفِي غَيْرِهَا، فَإِنَّا نُفْتِي فِي زَمَانٍ مُعَيَّنٍ بِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ تَلْزَمُهُ سِكَّةٌ مُعَيَّنَةٌ مِنْ النُّقُودِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ السِّكَّةَ هِيَ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْمُعَامَلَةِ بِهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، فَإِذَا وَجَدْنَا بَلَدًا آخَرَ وَزَمَانًا آخَرَ يَقَعُ التَّعَامُلُ فِيهِ بِغَيْرِ تِلْكَ السِّكَّةِ تَغَيَّرَتْ الْفُتْيَا إلَى السِّكَّةِ الثَّانِيَةِ، وَحَرُمَتْ الْفُتْيَا بِالْأُولَى لِأَجْلِ تَغَيُّرِ الْعَادَةِ[(٣)]. فلا

(١) الفروق للقرافي جـ ٢/ ١١٦.

(٢) الأحكام السلطانية ص٨١، القاضي: أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، صححه: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(٣) الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق جـ ١/ ٤٥، الإمام: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة.

بدّ للحاكم أن يراعي الظروف والتغيرات ويراعي مصلحة المسلمين في اتباع المستجدات مع المحافظة على أموالهم من سيطرة الغير عليها من غير المسلمين أو خداعهم للاحتيال عليها وأخذها منهم بالسوائل المستحدثة.

المطلب الثالث

أهمية معرفة حكم النُّقُود الرقميّة

[١] تعتبر النقود الرقميّة من الأشياء المستحدثة التي لم تكن موجودة من قبل، فهي وليدة التقدم العلمي والتقني في الاتصالات وتبادل المعلومات على شبكة الانترنت، وبما أن كل شيء جديد حلال مطلق أو حرام مطلق، فالحلال ما نص عليه أو اندرج تحت نص شرعي يبيحه، والحرام كذلك لا بدّ من أن يقع تحت نص شرعي أو أن يندرج تحت النص الشرعي، أو أن تكون مشاكله وعيوبه وأضراره أكثر منافعه، وبناء على هذه المقدمة فإن النقود الرقميّة أضرارها كثيرة ومنافعها ضئيلة أو تكاد تكون معدومة غير موجودة، والمسلم واجب عليه أن يبحث عن المنافع والمضار الموجودة في جميع الأشياء، سواء المستحدثة أو غيرها من الأشياء الموجودة على وجه الأرض مما لم يرد فيه نص شرعي، فإن كان فيها نفع عمل به، وإن كان فيها ضرر تركه وابتعد عنه، وقد قال الإمام الغزالي في النقود: خلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بهما، ولتداولهما الْأَيْدِي وَيَكُونَا حَاكِمَيْنِ بَيْنَ الْأَمْوَالِ بِالْعَدْلِ، وَلِحِكْمَةٍ أُخْرَى وَهِيَ التَّوَسُّلُ بِهِمَا إِلَى سَائِرِ الْأَشْيَاءِ لأنهما عزيزان في أنفسهما ولا غرض في أعيانهما ونسبتهما إلى سائر الأحوال نسبة واحدة فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء[(١)].

[٢] إذا كان الأصل في الأشياء الإباحة كما ذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء فإن كل مستحدث ربما يقع تحت الحرام لثبوت ضرره وغرره، ومن ثم فيجب على المسلم أن يحتاط لدينه وأمواله، فقد روي عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بن بَشِيرٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "الحَلاَلُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لاَ يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى المُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلاَ إِنَّ حِمَى الله فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلاَ وَإِنَّ فِي الجَسَدِ

(١) إحياء علوم الدين للغزالي جـ ٤/ ٩١، الإمام: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلاَ وَهِيَ القَلْبُ"[1].

(١) صحيح البخاري جـ ١/ ٢٠/ كتاب الإيمان/ بَابُ فَضْلِ مَنِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ.

المبحث الثاني

شروط تحقق النقود في النقود الرقميّة

لابد من أن يتحقق في النقود الرقميّة الشروط التي يجب توافرها في النقود، وبما أن النقود الآن أصبحت نقوداً ورقية صادرة من الدولة، وهي التي تعطيها القوة والقيمة الشرائية، كما أنها لا تخضع لغطاء ذهبي في الآونة الأخيرة، إلا أن الاقتصاديين قد اشترطوا شروطاً في النقود حتى يمكن اعتبارها نقودا بالمعنى الصحيح. وهذه الشروط هي:

[١] **الشرط الأول: تحقق ما اشترطه الاقتصاديون في النقود:** بأنها لا بدّ من تحقيق هذه الوظائف الثلاث، وهي وظائف أساسية وهي موجودة في أي" نظام اقتصادي مهما كان نوعها سواء كانت ذهباً أم فضة أم نحاساً أم أوراقاً نقدية أم غير ذلك، وهذه **الوظائف:(الأولي)** أنها **وسيلة أو وسيط للتبادل** بين الناس وذلك من خلال استخدامها كوسيلة للتبادل في العمليات التجارية أو لشراء السلع والخدمات **(والثانية)** أنها **مقياس للقيمة**، الموجودة في السلع والخدمات التي يرغب فيها تملطها الإنسان، **(والثالث)** أنها **مخزن للقيمة:** وذلك بخلاف بعض السلع التي يصعب تخزينها لفترة طويلة، بينما يمكن تخزين النقود لفترة طويلة دون أن تتلف- وهذا بخلاف النقود الورقية-، حيث تحافظ النقود على القوة الشرائية لها بالمستقبل، ولذلك نجد كثيراً من الأفراد يقومون بادخار جزءا منها للمستقبل[١].

ولكن حين النظر في هذه الوظائف الثلاث نجد أن الاقتصاديين المسلمين يرون للنقود وظيفتين أساسيتين: **(الأولى)** أنها وسيلة لتسهيل التبادل الاقتصادي بيان الناس، **(والثاني)** أنها مقياس عام لتسعير السلع والخدمات[٢]. وبالتالي يتضح

(١) انظر هذا الموقع: https://accdiscussion.com/acc8945.html .

(٢) انظر هذا المقال: وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة- د/ نذير عبد الرزاق، ود/ حجاب عيسى، http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/، وبحث: تغيرات النقود والأحكام المتعلقة بها في الفقه الإسلامي، د/ نزيه كمال حماد من: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد ٣/ ٧٤٦، المؤلف: تصدر عن منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة.

إن مفهوم النقود في الفقه الاقتصادي الإسلامي المعاصر يتقارب من حيث الجملة مع الاقتصاد الوضعي بيد أن الاختلاف بينهما يكمن في أن النقود الورقية لا تصلح لأن تكون مخزنا للقيم وذلك للعوارض التي يمكن أن تصيبها وخصوصا التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض قيمتها بمرور الزمن،" **فالتضخم**[(١)]: هو حركة تصاعد الأسعار مع الاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة الشيء المعروض. ولذلك فإن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لجميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الدولة، وذلك عبر الزمن. فتصبح القوة الشرائية للنقود ضعيفة عن العام السابق وهكذا، كل فترة من الزمان، ومن ثم تحاول معظم الدول التحكم في منع التضخم بقدر ما بحيث يكون تأثيره ضعيفاً على الاقتصاد.

[٢] ومن ثم فعندما نقوم بإسقاط هذه الوظائف الثلاث أو الاثنين على النقود الرقميّة نجد الآتي:

(**الأولى**) أنها **وسيلة أو وسيط للتبادل** بين الناس، لكن هذه الوساطة لا يمكن تحققها أو التعامل بها إلى إذا قبلها الناس، فهذا القبول هو الذي يعطيها المصداقية فيما بينهم. كما أن التعامل بها لا يتم إلا من خلال الانترنت فغذا انقطع الانترنت لأي سبب أو وجد الإنسان في مكان ليس فيه انترنت أو كان الشخص الآخر لا يقبل التعامل بها، ففي هذا الحالات لا يمكن اعتبارها وسيطا للتبادل، قال القرافي: أَنَّ السِّلَعَ وَإِنْ كَانَتْ ذَوَاتَ أَمْثَالٍ فَإِنَّهَا مَقَاصِدُ وَالنَّقْدَانِ وَسِيلَتَانِ لِتَحْصِيلِ الْمُثَمَّنَاتِ وَالْمَقَاصِدُ أَشْرَفُ مِنْ الْوَسَائِلِ إجْمَاعًا[(٢)]. وقال ابن تيمية: وَأَمَّا الدِّرْهَمُ وَالدِّينَارُ فَمَا يُعْرَفُ لَهُ حَدٌّ طَبْعِيٌّ وَلَا شَرْعِيٌّ بَلْ مَرْجِعُهُ إلَى الْعَادَةِ وَالِاصْطِلَاحِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ لَا يَتَعَلَّقُ الْمَقْصُودُ بِهِ؛ بَلْ الْغَرَضُ أَنْ يَكُونَ مِعْيَارًا لِمَا يَتَعَامَلُونَ

(١) انظر بحث: التضخم ص٣ .، والتضخم وآثاره في العالم الثالث ص ٢٠، خيرات البيضاوي، نشر معهد الانماء العربي لبنان، الطبعة الأولي - بيروت، ١٩٧٧م. وهو يعزو أسباب التضخم الواقع في العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية حينما قامت بوقف العمل بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب (١٩٧١/٨/١٥) ثم تخفيض قيمة الدولار مرتين مرة في عام (١٩٧١)، ومرة في عام (١٣٧٣)، وذلك بعد ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة.

(٢) الفروق للقرافي جـ٣/ ٢٥٦،٢٥٠.

بِهِ وَالدَّرَاهِمُ وَالدَّنَانِيرُ لَا تُقْصَدُ لِنَفْسِهَا بَلْ هِيَ وَسِيلَةٌ إلَى التَّعَامُلِ بِهَا وَلِهَذَا كَانَتْ أَثْمَانًا[١].

(**والثانية**) أنها **مقياس للقيمة**، وهذا العنصر غير متحقق في النقود الرقميّة، وذلك لتفاوت قيمتها كما أن قيمتها ليست قيمة اسمية مكتوبة عليها، ولا ترجع إلى دولة من الدول بحيث يمكن أخذها منها في حالة الاضطرابات أو الحروب أو غير ذلك من المشاكل التي يمكن أن تحدث، فهي عبارة عن أرقام على الحاسوب أو الانترنت، فإذا ما ضاع الموقع لأي سبب ما، أو تمت السيطرة عليه من القراصنة، فلا يمكن استرداد هذه النقود، وهذا الأمر يشبه النقود الورقية الموجود في البنوك الأجنبية فإذا ما حدثت مشكلة من المالك تقوم هذه البنوك بمصادرة الأرصدة الموجودة عندها. وقد قال ابن القيم: إنَّ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ أَثْمَانُ الْمَبِيعَاتِ، وَالثَّمَنُ هُوَ الْمِعْيَارُ الَّذِي بِهِ يُعْرَفُ تَقْوِيمُ الْأَمْوَالِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحْدُودًا مَضْبُوطًا لَا يَرْتَفِعُ وَلَا يَنْخَفِضُ؛ إذْ لَوْ كَانَ الثَّمَنُ يَرْتَفِعُ وَيَنْخَفِضُ كَالسِّلَعِ لَمْ يَكُنْ لَنَا ثَمَنٌ نَعْتَبِرُ بِهِ الْمَبِيعَاتِ، بَلْ الْجَمِيعُ سِلَعٌ، وَحَاجَةُ النَّاسِ إلَى ثَمَنٍ يَعْتَبِرُونَ بِهِ الْمَبِيعَاتِ حَاجَةٌ ضَرُورِيَّةٌ عَامَّةٌ، وَذَلِكَ لَا يُمْكِنُ إلَّا بِسِعْرٍ تُعْرَفُ بِهِ الْقِيمَةُ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إلَّا بِثَمَنٍ تُقَوَّمُ بِهِ الْأَشْيَاءُ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَقُومُ هُوَ بِغَيْرِهِ؛ إذْ يَصِيرُ سِلْعَةً يَرْتَفِعُ وَيَنْخَفِضُ، فَتَفْسُدُ مُعَامَلَاتُ النَّاسِ، وَيَقَعُ الْخُلْفُ، وَيَشْتَدُّ الضَّرَرُ[٢].

(**والثالث**) أنها **مخزن للقيمة**: كما أن النقود الرقميّة لا تصلح مخزنا للقيمة كما قال ذلك الاقتصاديون في النقود الورقية، فهذه الوظيفة غير متحققة فيها، وذلك لأنها افتراضية ووهمية وغير حقيقة ولا يمكن حيازتها، وقد أفتي المجمع الفقهي بجدة في النقود الورقية بأنها تحوز صفة الثمنية للأشياء ومن ثم تصبح مخرنا للقيمة فقال" يعتبر الورق النقدي نقدًا قائمًا بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان، كما يعتبر الورق النقدي أجناسًا مختلفة، تتعدد بتعدد جهات الإصدار في البلدان المختلفة، بمعنى أن الورق النقدي السعودي جنس. وأن الورق النقدي الأمريكي جنس، وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته، وبذلك يجري فيها الربا بنوعيه فضلاً ونسيًا، كما يجري الربا بنوعيه في النقدين الذهب

(١) مجموع الفتاوي لابن تيمية جـ١٩/ ٢٥١.

(٢) إعلام الموقعين لابن القيم جـ١٠٥/٢.

والفضة وفي غيرها من الأثمان[١]. وقد جاء أيضا في القرار الصادر في الجلسة الخامسة (١٤٠٢ه) " وبما أن العملة الورقية قد أصبحت ثمناً وقامت مقام الذهب والفضة في التعامل بها وبها تقوّم الأشياء في هذا العصر لاختفاء التعامل بالذهب والفضة وتطمئن النفوس بتموّلها وادخارها ويحصل الوفاء والإبراء العام بها رغم أن قيمتها ليست في ذاتها وإنما في أمر خارج عنها وهو حصول الثقة بها باعتبارها وسطا في التداول وذلك هو سر مناطها بالثمنية[٢]. وهذه الصفات المذكور في النقود الورقية لا يمكن تحققها في النقود الرقميّة، وذلك لتفاوت قيمتها بنسبة كبيرة لظروف خارجية عنها. كما أن النقود الرقميّة ليس لها قيمة اسمية مكتوبة عليها. فلا تعرف قيمتها إلا من خلال العملات الورقية أيا كان نوعها وخصوصا عملة الدولار واليورو.

[٣] **الشرط الثاني: يشترط في النقود الرقميّة حتى يتحقق فيها صفة المال:** أنه لا بدّ من توفر صفة التّمول والملكية والحيازة وجواز التصرف فيها، وكل هذه الصفات غير مجودة أو غير مكتملة فيها، فلقد عرف الفقهاء **الْمَال** فقالوا: الْمَال يَقع على كل مَا يملكهُ الْإِنْسَان من الذَّهَب والفضة وَالْإِبِل وَالْغنم وَالْعرُوض وَغير ذَلِك، فَالْفُقَهَاء يَقُولُونَ البيع: هو مُبَادلَة مَال بِمَال وَكَذَلِكَ هُوَ فِي للغة، فيجعلون الثّمن والمثمن من أَي جنس كَانَا مَالا[٣]. فهل النقود الرقميّة يمكن أن تكون مالاً مثل أي مال، فيمكن تموله والاستفادة منه بطرق الاستفادة المشروعة، أم أنها غير مكتملة الصفات، فلا تتمتع بصفات المال كما سبق قوله، فهي عبارة عن أرقام مثل أي أرقام فربما لا يتمكن مالكها من التوصل إليها أو أن يستفيد منها؛ لأنه لا يملك الانترنت، ولا يملك المحافظة على سرعته أو جودته فهو متلقي، أو ربما تكون المشكلة في الاتصال بالسيرفر[٤]، كما يحدث

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة جـ٣/٩٥١.

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة جـ٥/١٢٩١.

(٣) الفروق اللغوية ص ١٧٥، الإمام: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة -مصر.

(٤) السيرفر أو الخادم أو المخدم أو المزود: كلها مسميات تم ترجمتها من الكلمة الإنجليزية Server، والسيرفر هو عبارة عن جهاز حاسوب أو كمبيوتر له قدرة على تحمل ظروف التشغيل باستمرار =

في كثير من الأوقات. وقال ابن القيم: رَأَيْت مِنْ فَسَادِ مُعَامَلَاتِهِمْ وَالضَّرَرُ اللَّاحِقُ بِهِمْ حِينَ اُتُّخِذَتْ الْفُلُوسُ سِلْعَةً تُعَدُّ لِلرِّبْحِ فَعَمَّ الضَّرَرُ وَحَصَلَ الظُّلْمُ، وَلَوْ جَعَلْت ثَمَنًا وَاحِدًا لَا يَزْدَادُ وَلَا يَنْقُصُ بَلْ تَقُومُ بِهِ الْأَشْيَاءُ وَلَا تَقُومُ هِيَ بِغَيْرِهَا لِصُلْحِ أَمْرِ النَّاسِ[1].

=

لفترات طويلة قد تصل لأكثر من عام، ويتم توصيل الخادم بالشبكة (أي كان نوعها أو حجمها - سواء شبكة داخلية أو شبكة الإنترنت)، ويتم تخصيص هذا الجهاز للقيام بمهام محددة لخدمة باقي الأجهزة المتصلة بنفس الشبكة، وطبقا للمهام التي يتخصص بها جهاز الخادم أو السيرفر يتم تحديد مواصفات الجهاز، فهناك مهام تحتاج لمعالجة الكثير من البيانات، وبالتالي يتم اختيار جهاز خادم يحتوي على أكثر من نواة (Core) في وحدة المعالجة المركزية، وهناك مهام تحتاج إلى الكثير من المساحات التخزينية، وبالتالي يتم استخدام خادم يحتوي على وحدات تخزين كبيرة، وهكذا يتم تحديد العتاد الخاص بجهاز الخادم، ومع التطور في تصنيع أجهزة الكمبيوتر، فإن أي جهاز حاسوب ذو مواصفات جيدة أو خاصة (Hardware) يمكن أن يستخدم كخادم في أي شبكة. انظر مكونات السيرفر في: https://abuelfateh.com/blog/.

https://estidafat.com/articles/what-is-server/، و https://www.youm7.com/story/2017/6/26/

(١) إعلام الموقعين لابن القيم جـ٢/١٠٥.

المبحث الثالث

موانع تحقق صفة النقود للنقود الرقميّة

توجد بعض الموانع تمنع من تحقق صفة النقود في النقود الرقميّة وهذه الموانع هي كالآتي:

[١] **المانع الأول: هو أن النقود الرقميّة ليس لها قيمة اسمية مكتوبة عليها**، فعملة البيتكوين مثلا أو غيرها من العملات الرقميّة ليس لها قيمة اسمية مكتوبة عليها، فمثلا العملات الورقية التي تصدرها الدولة تجد عليها قيمة اسمية يتم من خلالها تحقيق القوة الشرائية لها والتي يرغب المرء في الحصول عليها من السلع والخدمات، فعندما ننظر إلى العملات الرقميّة ومنها عملة البتكوين نجدها صورة موجود على الانترنت وربما يحدث فيها تغيير، لان الصورة يملكها من أصدرها فهي حكر عليه، وغنما تكمن قيمة العملة الرقميّة البيتكوين وغيرها بالنسبة للدولار واليورو أو غيرها من العملات الورقية التي يسمح بتداولها على منصات العملات المشفرة .

[٢] **المانع الثاني: أن النقود الرقميّة لا تتمتع بالحماية المقررة في النقود الورقية** - والتي سبق الإشارة إليها-، فإن المجامع الفقهية اعتبرت النقود الورقية مثل النقود من الذهب والفضة مع مراعاة التفاوت بينهما، وأن الأحكام التي تجرى على الذهب والفضة كعملة تجري على النقود الورقة، فإذا ما أردنا إسقاط هذا الحكم على النقود الرقميّة نجدها خالية من الحماية، وذلك أن الدول على مستوى العالم لا تصدرها بل يصدرها أشخاص يملكون مواقع وشركات على الانترنت دون أن تكون للدولة رقابة عليهم، لكن يمكن للدولة أن تضع قيوداً أو موانع تمنع من التعامل بهذه العملة الرقميّة كما حدث مع البنك المركزي الصيني قال أن "العملات الافتراضية، والمعاملات المالية والاقتصادية المتعلقة بها، غير قانونية، وأضاف أنها "تهدد بشدة مدخرات المواطنين". وتعدّ الصين واحدة من أكبر أسواق العملات الرقميّة في العالم؛ وقد تراجع سعر البيتكوين بنحو ألفي دولار أمريكي بعد الإعلان الجديد[١]. وتوجد دولا أخرى منعت

(١) انظر هذا الموقع: https://www.bbc.com/arabic/world-58631275.

استخدام العملات الرقميّة كلها ومنها عملة البيتكوين كالجزائر وبوليفيا ومصر وإندونيسيا وإيران، ونيبال وروسيا، تركيا، وغير ذلك[١].

[٣] **المانع الثالث: أن النقود الرقميّة لا تتمتع بصفة الثمنية للأشياء وهي الصفة الموجود في النقود**- أيّا كانت -، فقد قال الفقهاء: أَنَّ النُّقُودِ قد خلقت لِلثَّمَنِيَّةِ، فقد اخْتَصَّ الْمَضْرُوبُ مِنْهُمَا- النقود- بِكَوْنِهِمَا قِيَمُ الْأَشْيَاءِ، فَلَا تَقْوِيمَ بِغَيْرِهِمَا[٢]، فالنقود خلقها الله تعالى لكي تثمن بها الأشياء التي يراد بيعها وشرائها والتعامل فيها بين الناس، ولا يمكن تحديد القيمة إلا إذا كان هناك شيء ثابت يمكن من خلاله تحديد القيمة به " فالْقيمَة: هي مَا يدْخل تَحت تَقْوِيم مقوم من الدَّرَاهِم أو الدَّنَانِير[٣]. وحين النظر في النقود الرقميّة نجد أنها أشبه بالسلع أو الخدمات حيث إنها لا تقابل بعملة رقميّة أخرى مثل النقود الورقية، بل لا بدّ من توفر وسيط من العملات الورقية لكي يتم التبادل بينها، وهذا الوسيط في الغالب يكون الدولار أو اليورو، فإذا أردنا أن نشبهها بالبطاقة المصرفية (الائتمان أو الاعتماد)[٤]. فهذا التشبيه أيضا غير كامل وغير حقيقي، وذلك لأن هذه البطاقات لا بد لها من رصيد يتم الخصم عليه، أو من خلال الاقتراض من البنك، جث قيل بأن بطاقة الائتمان هي مستند يعطيه مصدره (البنك المصدر) لشخص طبيعي أو اعتباري (حامل البطاقة) بناء على عقد بينهما، يمكنه من شراء السلع أو الخدمات ممن يعتمد المستند (التاجر) دون دفع الثمن حالا لتضمنه التزام المصدر بالدفع، ومن أنواع هذا المستند ما يمكن من سحب نقود من المصارف[٥]. ومن ثم فيمكن القول بأن هناك

---

(١) انظر هذا الموقع: htthttps://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2021/09/26/.

(٢) الأشباه والنظائر ص ٣٧٠، الإمام: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٣) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون جـ ٣/ ٧٨/، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ)، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٤) مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة بحث: بطَاقة الائتِمان، د/ عبد الستار أبو غدة جـ٥٢٢/٧، وبحث: بطَاقة الائتِمان، الشيخ حسن الجواهري جـ ٨/ ١٠٦٣.

(٥) قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي (الصادر في الدورة السابعة سنة ١٩٩٢م) في مجلة مجمع الفقه =

اختلافا بين النقود الإلكترونية المخزنة سابقا في البنوك والتي تصرف من خلال بطاقات الائتمان أو كروت الصرف المعتمدة والصادرة من البنك والمعبرة عن الرصيد الحقيقي لهذه النقود الفعلية أو التقليدية، وهذه النقود تختلف عن العملات الرقميّة الافتراضية[1].

=
الإسلامي بجدة نقلا عن بحث: بطَاقة الائتِمان د/ عبد الستار أبو غدة جـ١٢/١٣٢٣.

(١) انظر هذا بحث مقال: تعزيز أمان النقود الإلكترونية في العصر الرقمي، بقلم: جان نولتي،وخوسيه غاريدو، صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/12/14/ .

المبحث الرابع

الآثار الفقهية المترتبة على النقود الرقميّة

تترتب مجموعة من الأثار على العملات الرقميّة ومن بينها عملة البيتكوين وهذه الآثار تتمثل في عدم خضوع النقود الرقميّة الافتراضية للرقابة من الدولة، وأنها تستخدم في غسيل الأموال، مع مراعاة تفاوت قيمة بشكل غريب وعجيب، وأنها ربما تكون وسيلة لخداع الناس وأخذ أموالهم، وبيان حكم الاستثمار أو المضاربة فيها، وحكم الصيرفة فيها، وبيان كيفية ضمانها مما يمكن أن تتعرض له، ومدى صحة ربط العملة الرقميّة بشراء أجهزة الكومبيوتر المتطورة، وكيف يمكن إخراج الزكاة فيمن يحوز النقود الرقميّة الافتراضية، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

عدم خضوع النقود الرقميّة الافتراضية للرقابة من الدولة

[١] بما أن النقود الرقميّة صادرة من الأشخاص أو من الشركات الموجودة والمنتشرة على شبكة الانترنت فإنه يجوز لأي إنسان أن يصدر نقوداً رقميّة فلا يوجد مانع من ذلك، أو توجد ضوابط لإصدارها ولذلك فقد وجدنا أكثر من تسعة ألاف عملة منتشرة على شبكة الانترنت، المشهور منها اثنتا عشر عملة، ثم تنحصر الشهرة في أربعة منها، وهي التي تلقي قبولا عاما من الناس، ويعتبر عملة البيتكوين هو الأفضل والأكثر شهرة من جميع العملات الرقميّة، ومع فلا تتمته أي منها برقابة دول من الدول .لكن يوجد بعضا من الدول يقوم بتنظيم ووضع قواعد في كيفية التعامل بها.

[٢] وبما أن النقود الرقميّة لا تخضع للرقابة معظم الدول فهذا يؤدي إلى مشاكل كثيرة، وهذا ما حدث عندما اعتمد النظام المالي العالمي النقود الورقية منذ القرن الماضي حتى حيث عن هذه النقود لها مشاكل متعددة ليس هذا مكان التحدث عنها، إلا أنه من الملاحظ أن هناك توجد عالمي إلى إحلال النقود الرقميّة محل النقود الورقية تجنبا للتكاليف الباهظة في إصدار النقود الورقية

والمعدنية، ولكن التصور لكيفية ذلك غير محدد فإذا ما قام البنك المركزي في كل دولة باستبدال العملة الورقية بأخرى رقميّة، لها قيمتها الاسمية، وتمتع بالقوة الشرائية مثل النقود الورقية، مع تحقيق الحماية والأمان لها في حالة تعرضها للسرقة أو القرصنة عليها، فهذا الحل يعتبر مقبولا من الناحية النظرية، وأما من الناحية العملية فربما يؤدي ذلك إلى بعض المشاكل والمخاطر، كما هو الوضع في بطاقات الصرف الآلي، ومن ثم فلا بد من دراسة الموضوع دراسة كاملة من جميع نواحيه. ولذلك فقد " أعلنت الصين عن إطلاق عملة رقمية مدعومة بتقنية (البلوك تشين)، مع خطة طموحة لتوسيع استخدام الإيوان الرقمي وخفض كمية العملة المادية المتاحة في السوق[١]. لأن هذا الفعل سوف يؤدي في النهاية إلى أن الأفراد لا يمكون نقودًا بالمعني الحقيقي لها، وإنما يملكون أرقاما في البنوك أو عند الدولة، وقال" حاكم البنك المركزي السويدي (Riksbank): أن بعض السويديين اليافعين لم تعد لديهم فكرة عن شكل النقد الورقي، وحذر من أنه في حال وقع عطل ما أو مشكلة خطيرة، فيجب أن تتوفر لدينا كميات كافية من العملة الورقية أو النقدية، لنستطيع استخدامها عند ذلك[٢].

[٣] إن النقود الرقميّة بشكلها الحالي ربما تهدد سيادة الدولة، وذلك لأن الأفراد إذا كانوا يتمتعون بالحرية الكاملة في التعامل بها بدون وجود رقابة فهذا يعني عدم وجود سيادة للدولة عليهم، وربما أدي ذلك إلى نزوح الأموال والعملات الأجنبية التي تعتبر رصيدا استراتيجيا لها ضد الكوارث والحروب، لذا فإن بعضا من الدول قد قامت بحظر هذه العملات الرقميّة على شعوبها صيانة لاقتصادها أولا ولتحقيق السيادة الكاملة على شعبها من وقوعهم تحت سيطرة رأس المال الغربي أو الأجنبي. وقد حظر البنك المركزي المصري في المادة (٢٠٦) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر برقم:(١٩٤السنة/٢٠٢٠) والتي تنص على أن "يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها

(١) انظر هذا الموقع :https://al-ain.com/article/know-central-bank-digital-currencies.

(٢) انظر هذا الموقع: https://www.independentarabia.com/node/152061/ .

أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقًا للقواعد والإجراءات التي يحددها[١].

(١) انظر هذا الموقع: https://www.youm7.com/story/2021/12/25/.

المطلب الثاني

استخدام النقود الرقميّة في غسيل الأموال

يوجد نوعان من غسيل الأموال معروف في عالم الاقتصاد، وتوضيح ذلك على النحو التالي:

[١] **النوع الأول: غسيل الأموال:** وتعرف أنها عملية يتم خلالها نقل الأموال النقدية التي تم الحصول عليها من عمل غير قانوني أو غير مشروع إلى طريق شرعي لإخفاء مصادرها غير القانونية. كما يمكن تعريفها: أنها محاولة شخص ما إخفاء مصدر أو مكان أو طبيعة أو حيازة أو إدارة عائدات العمل غير القانوني. فهي عملية غير شرعية، وتعتبر من الجرائم التي يعاقب عليها القانون[١]. وهذا النوع منتشر في معظم دول العالم وتوجد قوانين تحكم هذا النوع من غسيل الأموال.

[١/ ب] **النوع الثاني:** وعذا النوع معروف في الاقتصاد السياسي وقد أشار إليه بعض الباحثين السياسيين من صناع القرار الأمريكي حيث تعرض في كتابه (**الاغتيال الاقتصادي للأمم**)[٢] إلى بيان الوسا\ال والأساليب التي تكفل نقل الأموال السعودية من إلى الشركات الأمريكية من خلال العقود طويلة الأجل، والعمليات التي سوف تقوم بها هذه الشركات للمملكة السعودية من أجل النهوض بها والاعمار فيها في جميع الاتجاهات الإنشائية كالأبنية

(١) مخاطر غسيل الأموال ص ٦، غسان أبو مويس، سلسلة كتب تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد (٩) طبع: ٢٠٢١ م، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة .النقود الالكترونية بين الكبح والتشجيع لجريمة غسيل الأموال ص ٢، د/ لسلوس مبارك، جامعة البليدة، بحث في الملتقي العلمي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية، وإشكالية اعتماد التجار الالكترونية، في الجزائر. ومن المتعارف عليه أن مصطلح غسيل الأموال لم يكن موجود من قبل وإنما أول ما ظهر كان في الولايات المتحدة الأمريكية للتعبير عن العمليات التي تقوم بها المافيا ومحاولتها في تدوير الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات أو التجارة الغير قانونية.

(٢) انظر: الاغتيال الاقتصادي للأمم -اعترافات قرصان اقتصادي- جون بوكنز، ص ١١١، ١١٢،١١٥،١١٦، ترجمة ومراجعة: مصطفى الطناني، د/ عاطف معتمد، تقديم: شرف دولار، طبع: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، مكتبة الأسرة ٢٠١٢م .

والمطارات ومشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية والأمنية والعسكرية وغير ذلك مع مراعاة عمليات الصيانة والمتابعة. ولم يكن هذا الأمر مقصوراً على الشركات الأمريكية بل قال بأن منافسوهم من الدول الأوربية قد حصلوا على مثل هذه العقود السخية والمربحة. والتي تضمن تدفق الأموال السعودية على البنوك الأمريكية والاحتفاظ بها وإعادة تدويرها بما يعود بالنفع على الاقتصاد الأمريكي سواء الحكومة الأمريكية أو الشركات الأمريكية أو المواطن الأمريكي.

[٣] فإذا أردنا أن نسقط هذين النوعين من غسيل الأموال على النقود الرقميّة نجد أن النقود الرقميّة تشملهما، حيث إن هذه النقود لا يستخدما في الغالب إلاّ تجار المخدرات والذين يريدون غسيل أموالهم من أعمالهم غير القانونية واعتبارها قانونية، وقد سبق ذكر توجه دولة السلفادور إلى تقنين وتنظيم التعامل بعملة البيتكوين الرقميّة، وأما **النوع الثاني**: من غسيل الأموال فهذا الأمر متحقق فإن العملة الرقميّة لا تقبل في التعامل معها إلا الدولار أو اليورو، وهذا يدفعنا إلى القول أنها تهدف إلى سحب هاتان العملتان من الأسواق، مما يدفع الناس إلى كثرة الطلب عليهما دون العملة الوطنية، أو دفع الناس على مستوى العالم إلى الاعتماد عليهما في جميع العمليات التجارية سواء في داخل الدولة أو خارجها، لذا وجدنا كثيراً من الدول تحظر التعامل بالعملات الرقميّة لما تمثله من خطر على اقتصادها وعلى عملتها الوطنية.

المطلب الثالث

تفاوت قيمة النقود الرقميّة الافتراضية

[١] يعتبر تفاوت قيمة العملة الرقميّة وخصوصاً عملة البيتكوين الرقمية من وقت لآخر من الأشياء الغريبة والملفتة للانتباه، وذلك لأن هذا التفاوت لا يفسره قانون العرض الطلب المعروف في الأشياء والعملات والخدمات، ولكن ربما يخضع ذلك للعمليات التي يديرها المستثمرون في العملات الرقميّة، مع مراعاة الظروف والواقع السياسي الدولي، كما أن عملة البتكوين تعتمد في قيمتها المالية ما أعلنه المصدر بالمقابل لعملة الدولار الأمريكي أو اليورو ولا يوجد سبب واضح -بعد البحث- يفسر هذا التفاوت الكبير الذي يحدث في قيمة هذه العملة.

[٢] **النقود الرقميّة:** ليس لها قيمة اسمية مكتوبة عليها مثل النقود الورقية فإن القيمة فيها متفاوتة وغير معلومة، فقد تحدث صعوداً كبيراً وقد تتهاوى بشكل خطير مما يؤدي ذلك على خسائر للمستثمرين والمضاربين فيها. وهذا من الغرر المنهي عنه شرعا.

[٣] ومن يتابع سوق العملات الرقميّة على شبكة الانترنت يجد هذا الأمر واضحا، فقد خسر سوق العملات الرقميّة المشفرة (٥٩٠) مليار دولار منذ بداية العام وحتى يوم (٢٥/ يناير/ ٢٠٢٢)، لتصل القيمة السوقية للعملات المشفرة إلى (١,٦٢) تريليون دولار مقابل (٢,٢٠٩) تريليون دولار في أول يناير الجاري، وهو تراجع بنحو (٢٦,٧%.)، يأتي ذلك بينما تراجع سعر البيتكوين ٢٣% منذ بداية هذا العام، فقد هبطت القيمة السوقية لأكبر عملة مشفرة (٤٤,٤٥%) إلى (٦٨٠,٢) مليار دولار من (٨٧٧,١) مليار دولار في مطلع العام[(١)]. وقيل في الحرب الدائرة الآن بين روسيا وأكرانيا أن العملة الرقميّة المشفرة قد " فقدت قيمتها السوقية بنحو ٤٠٧ مليار دولار خلال التعاملات الأسبوعية مع استمرار فترة التصحيح الفني، وتزامنا مع اقتراب البنك الفيدرالي من رفع الفائدة لديه، وسعي روسيا لفرض حظر على تداولها وتعدينها[(٢)].

---

(١) انظر هذا الموقع:

https://al-ain.com/article/what-bitcoin-mining-why-it-take-so-much-energy/

(٢) انظر هذا الموقع: https://www.alroeya.com/117-53/2263767-407- .

المطلب الرابع

النقود الرقميّة وسيلة لخداع الناس

[١] أن النقود الرقميّة وسيلة لخداع الناس وأخذ أموالهم بالباطل، حيث إنها تستبدل بالدولارات وباليورو وليس بعملة رقمية مثيلها، وهذا يعني أن أصحابها يعرفون بأنها ليس لها قيمة في ذاتها، وليس لها قيمة اسمية مكتوبة عليها ولم تصدرها الدولة، وقد ثبت النهي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من إتلاف أموال المسلمين عليهم فقد روي عَنْ عَلْقَمَةَ بن عَبْدِ الله الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "نَهَى نَبِيُّ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُكْسَرَ سِكَّةُ الْمُسْلِمِينَ الْجَائِزَةُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا مِنْ بَأْسٍ"[(١)]. وإنما نهي عن ذلك لما فيها من تضيع لقيمتها، فكان الآخذ يأخذ من أطرافها بالمقراض، تنقيصاً لها وبخساً. أو ربما يحاول الحاصل على النقود الرقمة أن يقوم بتصريفها إلى الأصدقاء والمعارف وذلك من خلال تزيننها لهم ومحاولة الايقاع بهم في شراء هذه النقود الرقميّة فتقوم " ببيع عملات البتكوين التي لديك إلى المعارف والأصدقاء مقابل الحصول على العملات النقدية، وذلك إذا كنت ترغب فقط في ربح المال، حيث أن هذه الخطوة تساعدك في الحصول على أموال، وفي المقابل تساعد الآخرين على الحصول على البتكوين لكي يبدؤون طريقهم في مستقبل البتكوين[(٢)].

[٢] وبما أن النقود الافتراضية غير حقيقية وغير ملموسة أو مقبوضة أثناء التعامل أو جريان التصرفات الشرعية عليها من الهبة والشركة والوكالة وغير ذلك من التصرفات، وهذا يشبه ما قاله ابن الشاط: إِذَا لَمْ تُمْلَكْ أَعْيَانُ الدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِمِ عِنْدَهُمْ لَمْ يَكُنْ الْمَمْلُوكُ إلَّا الْجِنْسَ الْكُلِّيَّ وَالْجِنْسُ الْكُلِّيُّ لَا يَصِحُّ أَنْ يُمْلَكَ أَمَّا عَلَى قَوْلِ نَافِيهِ فَظَاهِرٌ. وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مُثْبِتِهِ فَلِأَنَّهُ ذِهْنِيٌّ صِرْفٌ وَالذِّهْنِيُّ الصِّرْفُ لَا يَتَأَتَّى مِلْكُهُ فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ مَنْ مَلَكَ دِينَارًا أو غَيْرُهُ مِنْ النُّقُودِ إمَّا أَنْ نَقْطَعَ بِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا عِنْدَ مَنْ يَنْفِي الْأَجْنَاسَ أو يَقَعُ

(١) المسند للإمام أحمد جـ ٢٤/ ١٥٤٥٧/١٩٦/مسند حَدِيثُ عَبْدِ الله الْمُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال محققه: إسناده ضعيف جدا.

(٢) انظر هذا الموقع: https://www.almaal.org/ways-to-convert-bitcoin-to-dollars .

الشَّكُّ فِي أَنَّهُ مَلَكَهُ أو لَمْ يَمْلِكْهُ عِنْدَ مَنْ يَشُكُّ فِي الْأَجْنَاسِ وَهَذَا كُلُّهُ خُرُوجٌ عَنْ الْمَعْقُولِ وَلَا شَكَّ فِي شَنَاعَتِهِ فَلَا وَجْهَ لِالْتِزَامِهِ وَعَدَمِ الِالْتِفَاتِ لِشَنَاعَتِهِ وَكَيْفَ يَسُوغُ لِعَاقِلٍ الْتِزَامُ مَا لَا يَصِحُّ وَلَا يُعْقَلُ[١].

[٣] وقد كان التابعون يخافون على المسلمين من النقود المزيفة أو المغشوشة من أن تنتشر بينهم فكانوا يكسرونها ويغيرونها عن صفتها إلى أخرى حتى لا تقع في أيدي المسلمين فيتضرروا بها، فقد روي عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بن مَيْسَرَةَ، عَنْ حَوْطٍ الْعَبْدِيِّ، قَالَ: جَعَلَنِي عَبْدُ الله بن مسعود عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، فَكُنْتُ إِذَا مَرَّ بِي دِرْهَمٌ زَيْفٌ كَسَرَهُ، وَيَقُولُ: لَا يُغَرُّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ»، وفي رواية عَنْ جَابِرِ بن زَيْدٍ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا وَقَعَ فِي يَدِهِ دِرْهَمٌ كَسَرَهُ، وَقَالَ: «مَا يَحِلُّ أَنْ يُغَرَّ بِهِ مُسْلِمٌ»[٢].فإذا كان هذا الحكم في النقود العينية التقليدية التي يتملكها الناس ولا يعرفون انها زيوف أو انها مغشوشة فيكف بالعملة الرقميّة التي لا تضمنها الدولة ولا تحميها ولا تتمتع بأي أمان أو ثقة من دول العالم على القليل .

[٤] تقوم الدول بالمحافظة على اقتصادها وعلى شعوبها من الوقوع فريسة للعملة الرقميّة، ومن ثم فقد "أعلن المصرف المركزي الصيني أن كل التحويلات باستخدام العملات الرقميّة ستكون غير قانونية، ما يعني منع العملات الرقميّة كافة، مثل بيتكوين. وأن "العملات الافتراضية، والمعاملات المالية والاقتصادية المتعلقة بها، غير قانونية" وأضاف أنها "تهدد بشدة مدخرات المواطنين". وتعدّ الصين واحدة من أكبر أسواق العملات الرقميّة في العالم؛ وقد تراجع سعر البيتكوين بنحو ألفي دولار أمريكي بعد الإعلان الجديد[٣].وقد جرّم البنك المركزي المصري التعامل بالنقود الرقميّة ومنها البيتكوين، وقد قيل: أن الصين تفكر في جعل عملتها الورقية عملة رقميّة لكن الموضوع ما زال محل الدراسة

(١) انظر الفروق للقرافي: جـ ٢/ ١٥٣، ومعه حاشية ابن الشاط = إِدْرَار الشُّرُوقِ عَلَى أَنْوَاءِ الْفُرُوقِ، الشيخ قاسم بن عبد الله المعروف بابن الشاط (٧٢٣هـ) لتصحيح بعض الأحكام وتنقيح بعض المسائل، وحاشية تَهْذِيب الْفُرُوقِ وَالْقَوَاعِدِ السنية فِي الْأَسْرَارِ الْفِقْهِيَّةِ. للشيخ محمد بن علي بن حسين مفتى المالكية بمكة المكرمة (١٣٦٧هـ)، وفيها اختصر الفروق ولخصه وهذبه ووضح بعض معانيه.

(٢) المصنف لابن ابي شيبة جـ ٤/ ٢٢٩٠٧/٥٣٥/باب في إِنْفَاقِ الدِّرْهَمِ الزَّيْفِ.

(٣) انظر هذا الموقع: https://www.bbc.com/arabic/world-58631275.

ولم يتم ذلك بعد فقد " أعلنت الصين عن إطلاق عملة رقمية مدعومة بتقنية (البلوك تشين)، مع خطة طموحة لتوسيع استخدام الإيوان الرقمي وخفض كمية العملة المادية المتاحة في السوق[١]. ولكن هذا الخبر يتعارض مع الخبر السابق إلا أنه يتحدث استبدال الصين عملتها الورقية بعملة رقمية تحمل اسم الإيوان، ولكن حتى الآن لم نجد هذا الخبر قد طبق على أرض الواقع.

(١) انظر هذا الموقع :https://al-ain.com/article/know-central-bank-digital-currencies.

المطلب الخامس

حكم الاستثمار أو المضاربة في العملة الرقميّة الافتراضية

[١] أقصد بالاستثمار أو المضاربة في هذه العملة الرقميّة هو استعمالها وشرائها وهذا هو عقد الصرف -وسيأتي بيانه- ومحاولة التربح منها باستعمالها في البيع والشراء والتجارة وغير ذلك من المسائل وبما أن النقود الرقميّة وهميّة وغير حقيقية وليس لها قيمة اسمية مكتوبة عليها، كما لا يمكن أن يحوزها الإنسان، ومن ثم فإن ملكيتها ملكية ناقصة، ولا يمكن للإنسان المالك لها أن يقوم باستعمالها في البيع والشراء إلا من خلال الانترنت ومن الأجهزة المتطورة التي تقبل هذا النظام المتبع في التشفير وغير ذلك من المسائل المتعلقة بها فإذا ما حدث انقطاع في الشبكة أو تلف في الكابلات أو عدم تمكن من الاتصال بالإنترنت أو هجوم على السيرفر الرئيس، فإن المالك لا يمكن أن يستخدم هذه النقود الرقميّة ومنها البيتكوين، كما أن هناك مشكلة أخرى وهي قبول الغير بالتعامل معه بهذا النوع من العملة الرقميّة، ذلك لأن كثيراً من الناس حتى لا تقبل التعامل بها وخصوصا أن مصدرها غير معروف وغير مضمون من الدولة، وربما في بعض الأحيان يكون مصدرها الألعاب والقيام ببعض المسابقات أو أعمال المنتشرة على الانترنت .

[٢] وبنا على ما سبق فلا يمكن تحقق الاستثمار والمضاربة فيها، لأن عملية التمول لها غير مكتملة وناقصة، وفلا ينطبق عليها اسم المال بالمعنى الحقيق، **ودليل** ذلك ما روي عَبْدَ الله بن عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بن الخَطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يَقُولُ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يُعْطِينِي العَطَاءَ، فَأَقُولُ أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: خُذْهُ، فَتَمَوَّلْهُ، وَتَصَدَّقْ بِهِ، فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا المَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلاَ سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَالاَ فَلاَ تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ"[(١)]. فالرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد أعطاه نقود حقيقية من الدنانير والدراهم التي كانت موجودة على عصره، ثم قال له (خُذْهُ، فَتَمَوَّلْهُ، وَتَصَدَّقْ بِهِ) أي استثمر المال وتصدق منه على الفقراء

(١) صحيح البخاري جـ٩/ ٧١٦٤/٦٧/كتاب الأحكام/بَابُ رِزْقِ الحُكَّامِ وَالعَامِلِينَ عَلَيْهَا.

والمحتاجين، فإذا المال الرقمي لا يمكن لمالكه أن يحوزه أو يتصرف فيه إلا من خلال الأجهزة الذكية كالتليفون المحمول أو اللابتوب، فكيف للفقير أن يقبله ويتملكه ويستفيد منه.

المطلب السادس

حكم الصيرفة في النقود الرقميّة بالنقود الحقيقية

[١] هو بالبيع والشراء من خلال المواقع المخصصة لها ثم بيعها وتحصيل الفارق بين سعر البيع وسعر الشراء وهو ما يعرف شرعا بعقد الصرف ومن ثم فلا به قبل بيان حكم المضاربة بالبيع والشراء في هذا النوع من العملة أن نقوم بيان توضيح المقصود بعقد الصرف من الناحية الشرعية حتى يكون حكمنا على هذا النوع من العملة صحيحا:

[٢] أن الفقهاء قد اشترطوا في صحة عقد الصرف بين النقود مع اختلاف الجنس ثلاث شروط: الْحُلُولُ، وَالْمُمَاثَلَةُ، وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ[(١)].

[٣] فإذا أجرينا الحكم السابق في عقد الصرف مع شروطه فنقول بأن هذه الشروط غير متحققة في النقود الرقميّة الافتراضية وذلك للآتي:

[٣/ أ] أما **شرط الحلول:** فهو ناقص وغير مكتمل؛ لأن العملية لا تتم إلا من خلال الانترنت وليس من خلال الواقع الفعلي، وهو سلم واستلم، حتى لا يقع المسلم في الربا أو في تأخير الدفع، فغذا تعامل مصري مع انجليزي في تبادل العملة الرقميّة بالدولار فلا يتم غلا من خلال مصارف معينة ومواقع معينة موجودة على الإنترنت "فعادة ما تقبل بورصات العملات المشفرة عمليات الإيداع والسحب بطريقتين. يقبل عدد صغير من البورصات (الموجودة في الغالب في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) ودائع العملات الورقية أو مزيجًا من طرق العملات الورقية والعملات المشفرة ... فإذا احتاج الإنسان إلى شراء BTC أو ETH أو أي عملة معماة، فلا بدّ من إيداع أخرى من مصادر خارجية وتحويلها إلى محفظة الطرف الثالث الخاصة بهم. ثم يتم تحويل الأموال من هذه المحفظة إلى المحفظة التي توفرها بورصة العملات المشفرة، لإيداع تلك العملة المشفرة[(٢)].

---

(١) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني جـ ٢/ ٣٦٨.وبدائع الصنائع للكاساني جـ ١٨٣/٢، وبداية المجتهد لابن رشد جـ١٥٥/٣، والمغني لابن قدامة جـ ٤، ٣، وما بعدها.

(٢) انظر هذا الموقع: https://www.plus500.com/en-EG/Trading/CryptoCurrencies/How-
=

[٣/ ب] أما **شرط المماثلة** فلا يمكن تحققه إلا إذا كانت العملات الرقميّة تستبدل مع بعضا البعض وهذا قليل جداً حتى الآن، بل يتم الاستبدال بعملات ورقية، وحيث إن النقود الرقميّة ليس لها قيمة اسمية مكتوبة عليها، بل هي عبارة عن صورة فقط، بل قيمتها متفاوتة تفاوتا كبيراً غير مفهوم سببه، أو غير منشور على الإنترنت، كما أن قيمتها لا تكمن في نفسها بل تكمن في مقابلها من الدولارات واليورو وهما العملتان التي تستبدل بهما النقود الرقميّة في الغالب. وقد قال ابن رجب: أَنَّ النُّقُودَ لَا يَتَعَلَّقُ الْغَرَضُ بِأَعْيَانِهَا بَلْ بِمِقْدَارِهَا[١]. أي بقيمتها الإسمية المكتوبة عليها أو مقدار ما تحققه من منافع في شراء السلع والأشياء التي يرغب في شرائها الإنسان من غيره.

[٣/ ج] وأما **شرط التقابض:** فإن ملكية العملات الرقميّة المشفرة غير مكتملة وذلك لأنها افتراضية وغير حقيقة وغير ملموسة مثل باقي النقود أو النقود الورقية. ولا يتم التبادل بين العملات الرقميّة والعملات الورقية كالدولارات واليورو غلا من خلال المواقع الموجودة على الانترنت فيكون التقابض وهو أحد روط عقد الصرف غير متحقق لأنه تقابض ناقض أو وهمي وغير حقيقي، ولا يمكن للمالك للعملات الرقميّة المشفرة أن يتصرف فيها إلا من خلال المواقع ومن خلال الأشخاص الذين يقبلون هذا النوع من النقود. ومن ثم فإن عملية " تحويل عملات البتكوين إلى عملات نقدية ورقية فلا بد من البحث عن بورصة يمكنها أن تستبدل عملات البتكوين بالعملات النقدية، ومن أمثلة البورصات التي تقوم بهذا العمل هي:(livecoin – coinbase – Bitmex)[٢].

[٤] والغريب في الأمر حقا هو تقاضي الدول ضريبة على عملية التحويل رغم أن التحويل يتم على مواقع على الشبكة ولكن الدول التي تقبل التعامل بهذا النوع من النقود الرقميّة تفرض ضرائب على العملية التحويل فإن " تحويل عملات

. To-Buy-Sell-And-Trade-Cryptocurrencies~6

(١) القواعد: ص ٣٠، الإمام: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٢) انظر هذا الموقع: https://www.almaal.org/ways-to-convert-bitcoin-to-dollars .

البتكوين إلى عملة نقدية في وقت قصير، أو الرغبة في تجنب الالتزامات الضريبية التي تفرضها البلاد، حيث إن القيام بنقل الأموال من وإلى البنوك والمصارف يتسبب في الإكثار من المسائلات القانونية الضريبية[1]. رغم عملية تحويل النقود الورقية مختلفة الجنس كالجنية المصري مع الدولار لا يتقاض البنك أو المكتب الصرافة أي ضريبة وغنما يتم خصم عملة تحويل من دولة إلى دولة أخرى كمصاريف.

(١) انظر هذا الموقع: https://www.almaal.org/ways-to-convert-bitcoin-to-dollars .

المطلب السابع

ضمان النقود الرقميّة الافتراضية

[١] لقد سبق القول بأن النقود الرقميّة غير مضمونة من الدولة، ولا يمكن للدولة أن تتحمل مسئوليتها تجاه المتعاملين بالنقود الرقميّة، لأن الدولة لم تصدر هذه النقود بعد، كما أنها لا تراقب عمليات البيع والشراء أو الصيرفة لها.

[٢] ويمكن أن يتحقق الضمان للنقود الرقميّة إذا ما قامت البنوك المركزية بإصدار عملات رقمية لها قيمة اسمية مضمونة على الدولة، وذات قيمة شرائية، فهذا الشكل الجديد يعتبر مستودعاً ومستقراً للقيمة وذلك إذا "أمكن استردادها في هيئة عملة البنك المركزي (رقمية أم غير رقمية) بالقيمة الظاهرية الثابتة. وسيتحقق ذلك بشرط أن تكون مضمونة بالكامل بعملة البنك المركزي[١].

[٣] ولكن يلاحظ أنه توجد بعض المخاطر المتحققة والتي تكمن في سلامة التنظيم والرقابة، ومختلف أشكال المساندة الحكومية كالتأمين على الودائع، والقيام بدور المقرض الأخير، فضلا عن توفير الدعم الجزئي أو الكامل لاحتياطيات البنك المركزي من النقود الرقميّة فلا بد من دراسة هذا الموضوع دراسة وافية كاملة. ومن ثم فيجب مراعاة هذه المسائل أثناء إصدار النقود الرقميّة من النبك المركزي.

(١) انظر هذا الموقع: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/02/19/blog-public-and-private-money-can-coexist-in-the-digital-age .مقال: بقلم: توبياس أدريان، وتوماسو مانسيني.

المطلب الثامن

ربط العملة الرقميّة بشراء أجهزة الكومبيوتر المتطورة

[١] من الأشياء الغريبة التي يروج لها أصحاب العملات الرقميّة هي التشبيه بعمليات التنقيب والبحث عن المعادن المدفونة في الأرض ويروجون أن العملة الرقميّة لا بد لها من عملية التعدين حتى يتم الحفاظ عليها مع العلم بأنها في المرة الأولي التي يتم الشراء بالدولارات أو اليورو لا تحتاج على عملية التعدين هذه، ومن ثم" فيمكن شراء العملات المشفرة باستخدام العملات الورقية؛ ويمكن تداولها في بورصة مثل (Bitstamp) باستخدام تشفير آخر؛ كما يمكن الحصول عليها من خلال كسبها عن طريق التسوق أو نشر منشورات على المدونة على الأنظمة الأساسية التي تدفع للمستخدمين بالعملات المشفرة أو حتى إعداد حسابات تشفير تجنى فوائد[١].

[٢] فعملية تعدين العملات الرقميّة يقصد بها " التحقق من صحة المعاملات الواقعة العملة المشفرة على شبكة (blockchain) وإضافتها إلى دفتر الأستاذ الموزع (هو قاعدة بيانات رقمية تدون معاملة الأصول فيتم اختزان كل معاملة وتفاصيلها في مواقع مختلفة وكثيرة في ذات الوقت)، الأهم من ذلك، أن التعدين المشفر يمنع الإنفاق المزدوج للعملة الرقميّة على شبكة موزعة[٢]. ومع العلم فإن هذه المعاملات لا تأخذ أكثر من دقيقة كما هو الوضع في الوصول إلى موقع على شبكة الإنترنت لكن في ظل إضفاء هالة من الغموض والإثارة على العملة المشفرة، تمك إضافة هذا التعدين وأنه يأخذ فترة طوية من الوقت ويحتاج على أجهزة متطورة، كما أن عملية التعدين هذه تكلف المشتري للعملة الرقميّة نفقات مقابل عملية التعدين هذه " فيتقاضى القائمين على تعدين عملة البيتكوين مكافأة مقابل عملهم كمدققين، والتحقق من مدى شرعية معاملات البيتكوين، وتهدف هذه العملية المحافظة على صدق مستخدمي البيتكوين، وذلك من خلال التحقق من المعاملات، فيساعد عمال التعدين في منع "مشكلة

(١) انظر هذا الموقع: https://www.youm7.com/story/2021/8/13/.

(٢) انظر هذا الموقع: https://www.alroeya.com/207-0/2259563-.

الإنفاق المزدوج"[١]. المواقع من الأفراد المستخدمين للمواقع المخصصة للعملة الرقميّة.

[٣] لعل من الغريب حقاً هو ربط العملة الرقميّة بأجهزة التليفون المحمول أو الكمبيوتر أو اللاب توب المتطور حتى يمكن ممارسة عملية البيع والشراء لهذه العملة الرقميّة سواء البيتكوين أو غيرها فإن هذه العملة تتطلب كارت شاشة ذا مواصفات خاصة كما قيل " فوفق بيانات، عملية التعدين تلك ثقيلة نظرا لوحدة معالجة الرسومات، أو ما يعرف بـ "بطاقة- كارت- الشاشة"، حيث تتطلب تشغيلا لفترات طويلة. وتعتبر بطاقة الشاشة "RTX 3080 "وحدة معالجة مذهلة بحسب متعاملين وموقع " windows central"، لكن هناك بطاقات أخرى تستحق النظر في تعدين العملات الرقميّة[٢]. وهذا الربط له مغذاه التجاري والاقتصادي ومحاولة دفع الناس إلى شراء الأجهزة المستحدثة والمتطورة للتمتع بالألعاب أو بالدخول في عالم العملة الرقميّة الافتراضية، فقد قيل أنه " وفق تقارير تتبع العملات الافتراضية وتعدينها، فقد تم شراء ٧٠٠ ألف بطاقة شاشة بواسطة عمال المناجم المشفرة خلال الربع الأول من العام الجاري فقط. يزعم المحللون في موقع Jon Peddie Research، أن صناعة التعدين المشفر كانت مسؤولة عن شراء ٢٥% من جميع وحدات معالجة الرسومات (بطاقة الشاشة) في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢١، بقيمة نصف مليار دولار[٣]. وهذا إن دل فإنما يدلنا على العلاقة الوثيقة بين المصنعين لهذه القطع الالكترونية والمسئولين عن عملية تبادل هذا النوع من العملات الرقميّة، ومعظم هؤلاء يكونوا في أمريكا أو الدول الأوربية أو الصين أو روسيا.

---

(١) انظر هذا الموقع: https://www.youm7.com/story/2021/8/13/.

(٢) انظر هذا الموقع على شبكة الانترنت:-https://al-ain.com/article/mining-virtual-currencies-powerful-screen-card .

(٣) انظر هذا الموقع على شبكة الانترنت: -https://al-ain.com/article/mining-virtual-currencies-powerful-screen-card .

المطلب التاسع

كيفية إخراج الزكاة في النقود الرقميّة الافتراضية

[١] من المتفق عليه بين الفقهاء أن أي مال يملكه الإنسان تجب فيه الزكاة إمام بطريق مباشر أو عن طريق التجارة إن لم تجب في الأصل، وبما النقود الرقميّة تعتبر مالاً وإن كانت صفات المال غير متحققة فيه -كما سبق قوله – فإن إنسان يملك مبلغاً من النقود الرقميّة ويبلغ النصاب وهو (٨٥) جرام ذهب أو ما يعادلها من النقود، فيجب إخراج الزكاة منها، وإن كان إخراج يحتاج على إجراءات وتحويل من النقود الرقميّة على الدولارات أو الجنيه المصري فكل هذه الإجراءات يسأل عنها المالك. **ودليل** ذلك ما روي عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ﷺ، أَنَّهَا سَمِعَتْهُ - تَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - يَقُولُ: "لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ"[(١)]. أي حق واجب على المسلم أو على المالك، حيث يجوز للإنسان التصدق بجزء من ماله إذا أراد ذلك وهذه الصدقة غير واجبة.

[٢] وحيث إن النقود الرقميّة لا يمكن حيازتها حيازة كاملة بل هي حيازة ناقصة، فلا بدّ للمزكي من أن يقوم بتحويلها إلى دولارات أو جنيهات مصرية أو يورو أو أي عملة مقبولة عند مالكي النقود الرقميّة، وذلك حتى يقوم بإعطائها للفقير، وحتى يتمكن الفقير من الاستفادة منها لأن الفقير لا يملك الأجهزة الذكية، ولا يعرف كيف يتعامل مع العملات الرقميّة فتكون هناك مشكلة كبيرة بالنسبة له.

[٣] ومن الجدير بالذكر أن الولايات الأمريكية تقوم العملة الرقميّة بالدولار، ولا تقبل من أصحاب العملات الرقميّة أن يقوموا بدفع مستحقاتهم بالعملة الرقميّة سواء البيتكوين أو غيرها بل لا بدّ من الدفع بعملة الدولار وهذا اعتداد بالعملة الوطنية دون العملة المشفرة التي يدعون الناس إليها، " فقد أعلن صاحب شركة

---

(١) سنن ابن ماجة جـ ١٧٨٩/٩/٣/كتاب أَبْوَابُ الزَّكَاةِ/بَابُ مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ لَيْسَ بِكَنْزٍ/،الإمام: أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط -عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩ م. والحديث: إسناده ضعيف جدًا .

(تيسلا: إيلون ماسك) بأنه سيدفع ضرائب بقيمة ١١ مليار دولار عن عام ٢٠٢١م، وقد أصبح ماسك، مؤسس (تيسلا) للسيارات الكهربائية، (وإسبايس إكس) لمنتجات الفضاء، أغنى شخص في العالم في هذا العام الجاري، كما حققت (تيسلا) أرباحا قياسية بفضل مبيعاتها بعملة بيتكوين المشفرة، ومن المقرر أن تتلقى السلطات الضريبية الفيدرالية الجزء الأكبر من الضرائب المستحقة على إيلون ماسك، مع إعطاء جزء منها لولاية كاليفورنيا وهي التي اتخذها ماسك لنفسه ولشركته (تيسلا) مقراً حتى أشهر قليلة مضت[١].
فالحكومة الأمريكية لا تقبل التعامل بالعملات المشفرة البيتكوين وغيرها من العملات الرقميّة في دفع الضرائب الواجبة على مواطنيها، ولا تقبل منهم إلا الدفع بالدولار دون عملة البيتكوين.

(١) انظر هذا الموقع: https://www.bbc.com/arabic/business-59737054

خاتمة

وبعد أن الانتهاء من البحث فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث عن موضوع النقود الرقميّة الافتراضية:

[١] يجب على المسلمين أن لا يرفضوا الأشياء المستحدثة إلا بعد البحث الكامل عن منافعها وأضرارها، فإذا كانت تنطوي على منافع فهنا يجوز قبولها والعمل بها أيا كانت، وإذا كانت تنطوي على مضار أو مفاسد فيجب عليهم منعها وتحريمهما، كما يجب عليهم البحث عن كل ما فيه نفع لهم وتخليصه مما يشوبه من الأضرار والمفاسد، ثم تعديله إن أمكن تعديله حتى يكون نافعا خالصا من خلال الضوابط والشروط التي تضمن النفع وتمنع الضرر والشر، وهذا مثل النقود الرقميّة.

[٢] النقود الرقميّة: هي نقود وهمية وغير حقيقية، كما أنها غير مكتملة الصفات الاقتصادية، ولا تتمتع بالحماية من الدول، كما أنها تشتمل على الغرر والضرر والخداع للناس، وأن قيمتها غير معروفة. كما أنها لا تقبل التداول بنقود رقميّة أخرى أو بنقود ورقية، إلا من خلال وسيط من النقود الورقية وخصوصا الدولار واليورو، دون باقي النقود الورقية في الغالب.

[٣] إن عملية ربط العملة الرقميّة بشراء أجهزة الكومبيوتر أو التليفون الذكية والمتطورة لهو غريب وعجيب، وذلك لأنه يؤدي إلى ظهور مدى الترابط بين شركات الأجهزة وقطع الغيار وبين النقود الرقمية، مما يحقق ذلك الربح الكبير لهم، سواء في صورة المعاملات التجارية أو الصيرفة على النقود الرقمية أو من خلال شراء الأجهزة المتطورة، من أجل إجراء عمليات البيع والشراء أو ما يعرف بالتعدين.

[٤] لا يجوز الاستثمار أو المضاربة في النقود الرقميّة الافتراضية، وذلك لعدم تحقق الملكية الكاملة لها أو الحيازة الكاملة، كما لا يجوز إبرام عقد الصرف أو الصيرفة فيها إلا بعد توفر شروط عقد الصرف بين النقود مع اختلاف الجنس وهي: الْحُلُولُ، وَالْمُمَاثَلَةُ، وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ.

[٥] يجوز للبنك المركزي في أي دولة من الدول أن يقوم باستبدال العملة الورقية

التي يصدرها بعملة رقميّة، لها قيمتها الاسمية، وتمتع بالقوة الشرائية مثل النقود الورقية، مع تحقيق الحماية والأمان لها في حالة تعرضها للسرقة أو القرصنة عليها، وهذا كله في مواكبة التطور الرقمي المنشود والاستفادة منه، وتقليلا من النفقات والمصروفات على سك النقود الورقية والمعدنية.